

فَسَحْ الْمَغِيثُ

بِحَكْمِ

الْأَخْصَرِ فِي الْحَرِيثِ



مَنْشُورَاتُ
مُحَمَّدِ رَحَايَةُ بِيضُونِ
لِنَشْرِكُ كُتُبَ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
دَارُ الْكُتُبِ الْعَالَمِيَّةِ
بِكَيْرُوتِ - لُبْنَانِ

تَأَلَّفَ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْإِفْرَافِي الصَّغِيرُ
الْمُتَوَفَّى بِمَدِينَةِ ١١٥٤ هـ

تَقْرِيمُ وَتَحْقِيقُ
عَبْدُ الْمَجِيدِ خَيَالِي

فَسَحْ الْمَغِيثُ
بِحُكْمِ
الْحَزَنَةِ فِي الْحَالِ

تَأَلَّفَ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْإِفْرَافِيُّ الصَّغِيرُ
المتوفى بقدر سنة ١١٥٤ هـ

تَقْدِيمُ وَتَحْقِيقُ
عَبْدُ الْمَجِيدِ خِيَالِي

مَنْشُورَاتُ
مُحَمَّدِ تَحَايِي بِفَهْرٍ
لِنَشْرِ كُتُبِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
دَارُ الْكُتُبِ الْعَالَمِيَّةِ
بِكُرُوت - بَسْكَان

مستشارات محو الحروف بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Exclusive rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale
d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur
cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production
écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée
de l'éditeur.

الطبعة الأولى

٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحري - بناية ملكارت

الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية

هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢ / ١٣ (+٩٦١ ٥)

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor

Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage

Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3962-2



9 782745 139627

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: 1]



مقدمة المحقق

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾⁽¹⁾ وصلى الله على سيدنا محمد الأمين الفصيح البليغ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: إذا استقرأنا التاريخ العربي القديم نجد أن العرب اهتموا بالجانب اللفظي وحده فقط لأن لسانهم كان سليماً من اللحن، ويمكننا أن نعرف اللحن بأنه الخروج عن حد الصواب في إحدى الدلالات الثلاث: اللغوية والنحوية واللفظية.

فباللغوية ما كانت خاصة بمدلول الكلمة، والنحوية خاصة بموقع الكلمة، واللفظية ما كانت خاصة بالنطق.

واللحن في العربية مرده إلى أربعة أمور، وهي:

1 - الإعجام، أي النقط.

2 - الشكل حركة وإعراباً.

3 - الجهل بعلوم العربية.

(1) سورة الكهف، الآية: 1.

4 - العجمة .

ولهذا نجد من أقام لهذا الفن اعتباراً من علماء اللغة والنحو فصنفوا كتباً تُقَوِّمُ الألسن عند النطق بالكلمة نطقاً سليماً، أمثال: الكسائي، والفراء، وابن المشي، والأصمعي، والمازني، وغيرهم .

لأن اللغة العربية هي امتداد للدين الإسلامي، بها نزل القرآن الكريم، وبها جرى الحديث الشريف، فلا يمكن فهمهما إلا بتفهم العربية وحذقها، ولا يمكن استنباط الأحكام الشرعية منهما إلا بعد إجادة العربية بجميع فروعها .

عبد المجيد خيالي

27 - 2 - 2003

ترجمة المؤلف⁽¹⁾

اسمه: محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الإفرائي .

(1) انظر مصادر ترجمة المؤلف في الكتب التالية :

- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن إبراهيم السملالي 6 / 50-58 رقم ترجمته 741.

- الأعلام لخير الدين الزركلي 7 / 67.

- الإفرائي وقضايا الثقافة والأدب في مغرب القرنين 17 و 18 للدكتور محمد العمري .

- إيلغ قديماً وحديثاً لمحمد المختار السوسي ص 5.

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي 1 / 95.

- التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري ص 438-440.

- الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي لأحمد الكنسوسي ص 12.

- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية للدكتور محمد الأخضر ص 229-236.

- دليل مؤرخ المغرب الأقصى لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة 1 / 152-153 رقم ترجمته 564 و 1 / 242 رقم 960 و 1 / 259 رقم 1029 و 1 / 277 رقم 1129 و 2 / 440 رقم 2030.

- الدرر المرصعة بأخبار أعيان درعة لمحمد المكي بن موسى الناصري مخطوط عدد 265 ك ص 4، و ص 91 الخزانة العامة للمخطوطات الرباط .

- الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة لسليمان الحوات 1 / 134 - 1 / 171-172.

- الرياحين الوردية في الرحلة المراكشية لمحمد المكي بن موسى الناصري مخطوط عدد 88 ج ص 67 الخزانة العامة الرباط .

- الزاوية الدلائية لمحمد حجي ص 272.

- الزاوية الشراقوية لأحمد بوكاري ص 202-205.

- السعادة الأبدية في التعريف برجال الحضرة المراكشية لمحمد بن محمد الموقت =

كنيته: أبو عبد الله.

لقبه: الصغير.

مكان ولادته: مراكش⁽¹⁾.

تاريخ ولادته: لا يمكن أن نضبط تاريخ ولادته ضبطاً تاماً، فصاحب الإعلام عباس المراكشي قال: إنه ولد قرب الثمانين بعد الألف⁽²⁾، وذكر صاحب مؤرخو الشرفاء⁽³⁾ أنه ولد حوالي 1080هـ (1669-1670م).

تعليمه: تلقى تعليمه الأول بمراكش مسقط رأسه، على الفقيه أبي العباس أحمد بن علي المواسي السوسي، وإبراهيم العطار، وغيرهم.

ومن مراكش رحل إلى فاس ليتم دراسته بجامع القرويين، فأخذ بها عن جماعة من الأئمة كالعامل المشارك المحصل الصالح سيدي أحمد بن عبد الحسين الحلبي رحمه الله.

= المراكشي 1/ 112 طبعة حجرية.

- شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص 335 رقم 1315.
- فهارس علماء المغرب للدكتور عبد الله الترغي ص 667.
- فهرسة أبي القاسم العميري المكناسي مخطوط عدد 1361 ك، ص 81 الخزانة العامة الرباط.

- فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني، 2/ 298 - 688 - 800 - 1027.
- مؤرخو الشرفاء ليثي بروفنصال ص 89 - 100 وص 217 - 219.
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله ص 36.
- معجم المطبوعات العربية والمعرية جمعه ورتبه يوسف إلياس سركيس 2/ 1168-1169.

- معجم المطبوعات المغربية لإدريس الماحي القيطوني ص 20-21.
- المعسول للمختار السوسي 10/ 205.
- مقدمة نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي للدكتور عبد اللطيف الشاذلي ص 6-13.
- مقدمة المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل للأستاذ محمد العمري ص 11.
- مجلة المناهل عدد خاص بمؤرخي الدولة العلوية الشريفة عدد 36 ص 206-235.
- لمحمد مزين بعنوان: من مؤرخي الأشراف اليفرنى صاحب النزهة.

- النبوغ المغربي في الأدب العربي لعبد الله كنون ص 288.

(1) الإعلام لعباس المراكشي 6/ 50، مؤرخو الشرفاء ص 89.

(2) الإعلام 6/ 50.

(3) مؤرخو الشرفاء ليثي بروفنصال ص 89.

ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي وهما عمدته، ومحمد بن أحمد المسناوي، والعربي بن أحمد بُردلة قاضي القضاة بفاس، وسعيد بن أبي القاسم العميري قاضي مكناس، والحسن بن رحال المعداني قاضي مكناس وغيرهم.

لقد نال حظوة عظيمة عند هؤلاء الأساتذة الذين أخذوا بيده في بلد الغرب.

وفي سنة 1130هـ / 1717م، عاد إلى مراكش ليشغل منصب التدريس والتصنيف خاصة تفسير القرآن وصحيح البخاري، فاجتمع عليه طلبة الحمراء بكثرة البحث والجدال فرموا بالزندقة والجهل⁽¹⁾.

■ مؤلفاته

لقد خلف الإفرائي مؤلفات تاريخية وأدبية مهمة، زيادة على بعض الكتب الدينية، لكن إنتاجه في هذا قليل وقليل جداً إذا قورن بما صنفه في الأدب والتاريخ.

1 - المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل، كتاب حققه الأستاذ محمد العمري، طبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب)، طبع سنة 1997 بمطبعة فضالة المحمدية.

2 - صفوة من انتشر في أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، فرغ من تأليفه سنة 1137هـ / 1725م، طبع على الحجر بفاس بدون تاريخ، وسيصدر قريباً بحول الله تعالى بتحقيقنا.

3 - روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تم تحقيقه على يد الأستاذ المؤرخ عبد الوهاب بن منصور وتم نشره سنة 1962م.

4 - درر الحجال في سبعة رجال، كتاب مطبوع حققه الدكتور حسن جلاب.

5 - نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، حققه الأستاذ عبد اللطيف الشاذلي، طبع سنة 1998 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

6 - فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث، وهو موضوع تحقيقنا.

(1) الإعلام لعباس المراكشي 6 / 52.

- 7 - الوشي العبكري في ضبط لفظة المقرئ⁽¹⁾، مخطوط عدد 636 مؤسسة
 علال الفاسي الرباط، ضمن مجموع يبدأ من ص 396 إلى ص 403.
- 8 - شرح أرجوزة ياقوتة البيان في الاستعارة، مخطوط عدد 707 مؤسسة
 علال الفاسي، عدد صفحاته 26 صفحة ضمن مجموع من ص 166 إلى 192
 ومخطوط الخزانة الملكية عدد 4294.
- 9 - طلعة المشتري في توبة الزمخشري، ذكره ليثي بروقنصال في كتابه
 «مؤرخو الشرفاء» ص 90.

❖ أقوال العلماء فيه

قال في شأنه محمد المكي بن موسى الناصري وهو من معاصريه وكان له به
 اتصال: «أديب زمانه وفريد أوانه»⁽²⁾، ثم قال: «الأديب النحوي اللغوي
 البياني»⁽³⁾.

وقال صاحب التقاط الدرر: «العالم الأديب الإخباري النجيب»⁽⁴⁾. كان ذا
 حفظ وإتقان، فصيحاً خطيباً تضرب به الأمثال، قد بهر أقرانه من نباهته حتى
 وقعت المضاربة بمجلسه بين الطلبة⁽⁵⁾. علامة مراکش، مشاركاً في الفنون كلها،
 قد رفع راية الأدب⁽⁶⁾.

وقال عن نفسه مفتخراً:

أنا أشعر الشعراء غير مدافع من قال لست بشاعر يأتيني
 فكري هو البحر الخضم شبيهه والبحر حاوي الجوهر المكنون⁽⁷⁾
 وفي الدرر: «حافظ العصر ومحدثه»⁽⁸⁾.

- (1) ذكره الكتاني في كتابه فهرس الفهارس 574/2 و576 وقال: الوشي العبكري في ضبط
 الإمام المقرئ أتمها سنة 1156 هـ. 576/2.
- (2) الرياحين الوردية مخطوط 88 ج ص 67، الخزانة العامة.
- (3) الدرر المرصعة مخطوط 265 ك ص 91 الخزانة العامة.
- (4) التقاط الدرر ص 438.
- (5) الإعلام لعباس المراكشي 52/6.
- (6) المعسول للمختار السوسي 205/10.
- (7) الإعلام لعباس المراكشي 52/6.
- (8) الدرر المرصعة ص 4.

وفاته

بالنسبة لتاريخ وفاته ليس هناك اتفاق موحد بين مترجميه . فالجبروتي أرخ وفاته بشهر رجب سنة 1138هـ⁽¹⁾، وأبو عبد الله محمد المكي الناصري صاحب الرياحين الوردية قال: «إنه لقيه بمراكش سنة 1149هـ وصلى الجمعة بجامع علي بن يوسف، والإمام به السيد الصغير المذكور خطب خطبة بليغة لو سمعها حجر لانفلق، أو أصم لنطق»⁽²⁾. وذكر أبو عبد الله محمد بن الطيب القادري في خاتمة التقاط الدرر أنه توفي حدود 1150هـ⁽³⁾.

ونشر بعض المراكشيين في جريدة «السعادة» أنه رأى كناشة بخزانة جامع ابن يوسف لإعارة كتبها فيه أنه في آخر سنة 1152هـ استعار الإفرائي بنفسه كتاباً من الخزانة المذكورة، وفي أوائل عام أربعة وخمسين ومائة وألف (1154هـ) ردّ الكتاب إليها بعض ورثته، فعلى هذا تكون وفاته فيما بين ذلك⁽⁴⁾.

محتوى الكتاب وسبب تأليفه

يرجع سبب تأليف هذا الكتاب الذي سماه الإفرائي ثبثاً هو ظاهرة الجهل الذي أصاب الأمة في عصره، كما جاء في مقدمة كتابه هذا قوله: «وقد طم غُبابُ الجهل في حواضر المغرب فكيف بقراه فكيف ببواديه! ولما رأيت كثرة السؤال في ذلك ألفت هذا الثبت لكشف القناع عما هتالك».

وجعل مؤلفه هذا مكوناً من طالعة وثلاثة أنماط ولاحقة تحتوي على إحدى عشرة فائدة كلها مذيلة بتذييل.

فالطالعة تحدث فيها عن معنى اللحن مستدلاً بالقرآن والحديث وغيرهما من أقوال الصحابة واللغويين والحكماء. ثم ذيل هذه الطالعة بتذييل فرق فيه بين اللحن والتصحيح والتحريف.

أما الأنماط الثلاثة فقد عالج فيها مسألة اللحن من خلال أقوال سابقيه وكتبهم من الصحابة والتابعين والفقهاء والأدباء وغيرهم.

(1) تاريخ عجائب الآثار ص 95 رقم 54.

(2) الرياحين الوردية ص 67.

(3) التقاط الدرر ص 439-440.

(4) دليل مؤرخ المغرب الأقصى 1/ 153.

منهجية التحقيق

لقد قمت بتحقيق هذا الكتاب معتمداً في إظهاره على ثلاث نسخ خطية، متتبعاً فيه الخطوات التالية:

- 1 - نسخت الكتاب خطأ قبل مقارنته .
- 2 - قابلت الكتاب المعتمد في التحقيق بنسختين مماثلتين .
- 3 - عزوت الآيات القرآنية إلى سورها .
- 4 - خرجت الأحاديث النبوية .
- 5 - ترجمت للأعلام الواردة في النص مع الإشارة إلى مصادر ترجمتها .
- 6 - وضعت الأسقاط الواردة في النص بين معقوفتين ونبهت عليها في الهامش .
- 7 - وضعت ترجمة للمؤلف مع بيان مصادر ترجمته .
- 8 - ختمت الكتاب بفهرس للموضوعات وآخر للمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق وترجمة المؤلف .

الكتب المؤلفة في اللحن

لقد سبق من صنف في هذا الفن وبلغ فيه ذروة البيان والتوضيح ويمكننا أن نعتبر فيه الإفراني بمصنفه هذا عالة عليهم، وهذه الكتب يمكن لنا أن نقسمها إلى قسمين:

- قسم ألف في لحن العامة، وقسم ألف في لحن الخاصة .

■ ■ كتب ألفت قديماً في لحن العامة

- 1 - لحن العوام لعلي بن حمزة الكسائي⁽¹⁾ ت(189هـ) ويضم هذا الكتاب اثنتين ومائة مسألة، كل مسألة تحتل قولاً أو قولين معززة بشاهد من القرآن العظيم أو الشعر .

(1) قد حققه عبد العزيز الميمني ونشرته المطبعة السلفية في مصر - القاهرة سنة 1344م، ويعد أقدم ما ألف في موضوع اللحن . وهناك من يشك في نسبة الكتاب للكسائي .

- 2 - البهاء فيما تلحن فيه العامة لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، ت(207هـ)⁽¹⁾. ذكره ابن الجوزي في كتابه «تقويم اللسان وتلقيح الجنان»، وقد رآه ابن خلكان في حجم صغير⁽²⁾.
- 3 - ما يلحن فيه العامة، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت(208هـ) كتاب مفقود. ذكره صاحب كشف الظنون⁽³⁾.
- 4 - ما يلحن فيه العامة لعبد الملك بن قُريب الأَصمعي المتوفى سنة (213هـ) كتاب مفقود، ذكره صاحب كشف الظنون⁽⁴⁾.
- 5 - ما خالفت فيه العامة لغات العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت(224هـ) كتاب مفقود، ذكره ابن منظور في اللسان مادة «قرز»⁽⁵⁾.
- 6 - ما يلحن فيه العامة، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، ت(231هـ) مفقود⁽⁶⁾.
- 7 - ما يلحن فيه العامة، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني، ت(248هـ) ذكره صاحب كشف الظنون⁽⁷⁾.
- 8 - لحن العامة، لسهل بن محمد السجستاني ت(255هـ)⁽⁸⁾.
- 9 - لحن العوام، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، ت(282هـ) مفقود⁽⁹⁾.
- 10 - ما يلحن فيه العوام لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب⁽¹⁰⁾، ت(291هـ) نشر الكتاب باسم «فصيح ثعلب».

(1) كشف الظنون 2 / 1577 منشورات مكتبة المثنى بغداد.

(2) وفيات الأعيان 5 / 229.

(3) كشف الظنون 2 / 1577.

(4) كشف الظنون 2 / 1577.

(5) لسان العرب لابن منظور مادة «قرز».

(6) إيضاح المكنون 4 / 421.

(7) كشف الظنون 2 / 1577.

(8) كتاب مفقود، كشف الظنون 2 / 1577.

(9) كشف الظنون 2 / 1548.

(10) كشف الظنون 2 / 1577.

11 - وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي توفي تقريباً سنة (380هـ) وهو مخصص بعوام الأندلس⁽¹⁾.

كما صنف في هذا كتب حديثة، منها:

- 12 - معجم فصاح العامية، لهشام النحاس⁽²⁾.
- 13 - معجم الأغلاط اللغوية، محمد العدناني⁽³⁾.
- 14 - معجم فصيح العامة، تأليف أحمد أبو سعد⁽⁴⁾.
- 15 - معجم عجائب اللغة، شوقي حمادة⁽⁵⁾.
- 16 - معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني⁽⁶⁾.

■ كتب ألقت قديماً في لحن الخاصة

- 1 - إصلاح المنطق لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، ت(244هـ) الكتاب مطبوع.
- 2 - أدب الكاتب، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (276هـ) الكتاب مطبوع.
- 3 - التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، ت(360هـ) الكتاب مطبوع.
- 4 - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، ت(382هـ) الكتاب مطبوع.
- 5 - تثقيف اللسان لأبي حفص عمر بن مكي، ت(501هـ) وهو مطبوع مشترك بين لحن العامة ولحن الخاصة.
- 6 - تقويم اللسان لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت(597هـ) الكتاب مطبوع، وهو مشترك بين لحن الخاصة ولحن العامة.

(1) كشف الظنون 2/ 1577.

(2) طبع سنة 1997 مكتبة لبنان.

(3) طبع سنة 1984 مكتبة لبنان. وهو كتاب يعالج الأغلاط اللغوية المعاصرة.

(4) طبع سنة 1990 بدار العلم للملايين.

(5) طبع سنة 2000 الطبعة الأولى.

(6) لمحمد العدناني.

7 - التصحيف والتحريف لأبي الفتح عثمان بن عيسى البلطي،
ت(600هـ)⁽¹⁾.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

- النسخة الأولى: مكان وجودها الخزانة الملكية الرباط، عددها 10904
رمزت لها بحرف (أ)، تقع ضمن مجموع تبتيء من صفحة 320 إلى 350.
- مقياسها: 23 سم طولاً و 18 سم عرضاً.
- عدد صفحاتها 30 صفحة في كل صفحة 21 سطراً.
- في كل سطر تقريباً عشر كلمات.
- خطها واضح ومقروء، كتبت بمادة الصمغ.
- سليمة من التآكل.
- بها بعض الاستدراكات وتعقبة.
- خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.
- بها أسقاط في آخرها.
- مسفرة تسفيرة جلدية مغربية قديمة.
- النسخة الثانية: مكان وجودها الخزانة الملكية رقمها 12573 رمزت لها
بحرف (ب) تقع ضمن مجموع تبتيء من ورقة 1/ب إلى ورقة 11/ب.
- مقياسها: 23 سم طولاً و 17،5 سم عرضاً.
- عدد أسطر كل صفحة 25 سطراً.
- عدد كلمات كل سطر تنيف على 16 كلمة.
- كتابتها واضحة ومقروءة كتبت بخط مغربي واضح.
- مادة كتابتها الصمغ، بها تعقبة وطرر.
- أوراقها سليمة من التآكل.
- عارية من اسم الناسخ وتاريخ نسخه.

(1) كشف الظنون 1/ 411.

- النسخة الثالثة: مكان وجودها الخزانة العامة الرباط، رقمها 88 ج تقع ضمن مجموع رمزت لها بحرف (ج). تبتدىء من ص 144 إلى صفحة 159.
- مقياسها: 31 سم طولاً و 19 سم عرضاً حجمها كبير.
- عدد أسطر صفحاتها 34 سطراً.
- مادة كتابتها حبر أسود حديث.
- ورقها أبيض مسطر.
- خط حروفها جيدة وواضحة.
- ليس بها تعقيبية أو طرر.
- مسفرة تسفيرة مغربية ورقية لونها أسود.
- عارية من اسم ناسخها وتاريخ النسخ.

عرض صور المخطوطات الثلاث
الصفحة الأولى والأخيرة من كل مخطوط

الصفحة الأولى والأخيرة من كل مخطوط

محمد زین العابدین کرامہ

میرزا حسن

ایضاً
حیدرآباد
میراویہ
میراویہ

التَّحْرِيرُ لِلْمَوْلَى
مَعَارِيفُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مَا يَمْشُرُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَإِذَا جَاءَهُمْ عِلْمٌ بِمَا يُبْعَثُونَ قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْأَنْعَامِ مُتَوَلِّينَ أَمْ لَكُمْ آلَاءٌ تُبْدُونَ لِلنَّاسِ لِيَعْلَمَ الْهَادِثُونَ

ابو عبد الله محمد بن محمد الصغير في حقه من بني

وَاللَّهُ لَا يُفْرِدُ فِي حُجَّتِهِ إِلَهًا نَعْلَمُ قَوْلَهُ قَوْلًا

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَعْلِمَ عَلَى كُنُودِ الْخَيْسِرِ فِيهِ وَتَجِدَ فِيهِ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ
الْأَلَةِ وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَسْتَدْنُوهُ وَتَزِيلَ عَنِّي الْإِيمَانَ فَتَقُوهُ وَتَعْلَمَ أَنَّ

وَدَنَا وَنَعْرِفُ مَا فِي بَيْتِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ

فجاءه رجل من الخوارج ٥ أنكره سلام وأكسب مالا ٥ لا تربت ٥
السنه ٥ هذا هو السند الحديث ٥ مع انه لا مشايخ

الشيء الذي علم التتميم لسنن الحديث مع ابن عباس
 في الحديث ٥ من كتابه في فضائل النبي ٥

يُحْتَسِبُ فِتْنَتُهُمَا وَفِيهِمَا الْوَيْفُ لَا يَنْفَعُ نَهْرٌ سَمَاءَ الْحَرِيقِ

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين
والعقبين الطيبين الطاهرين أجمعين وبعد فذكركم بحكايا الجنة في هذا

وَلَمَّا رَأَتْ كَيْفَ يَتَنَادَوْنَ ۖ وَلَمَّا رَأَتْ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا فِي غَيْبٍ عَنِ اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ۝

يَتَكَلَّمُ الْفِتْنَاءُ عَمَّا مَنَّا لَهُ وَفِيهِمْ كَمَا الْغَيْشُ الْخَرِيفُ وَجَعَلْتُ الْكَلَامَ دَوْلًا مَعَهُمْ أَلَا كَلَاغَةً وَبَغْرًا

وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ ۚ وَكَانَ ظُلُمَاتٍ أَعْمَىٰ ۚ

الحج بسكو الحاء بفتح الحاء وكسر السين معاً ففتح

الصفحة الأولى من مخطوط (أ)

عساكر كثر (فرا على ابن أبي جبر من مائة الف كسب من الافراء وقال له) انه فيه سبيل الى زيادة موضعه بل هو يعرفه
 على ذلك وكنت افر عليه وهو مخلص على من (سند) ان عوفي وكذا في (السلبي) وهو من كثر الروايات
 في مقعده على شيخه (ابن الخطاب) وغضب الشيخ لعدم علمه بالاعزى (العباد) في الحادية عشر (نشرة)
 (اجازة) شجنتا (العقبة) (الحامض) ابو الحسن على بن احمد (ابن ربيع) رحمه الله تعالى قال (نشرة) (ابن سلام) في
 اجازته قال (نشرة) الشيخ على (ابن احمد) وقال (نشرة) ابو جعفر على بن الجلي قال (نشرة) (الحامض) جلال
 الدين (نشرة) قال (نشرة) حبيب الفقيه (ابن امام) (ابن جبر) (ابن ربيع) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر)
 (نشرة) قال (نشرة) (ابن نصر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر)
 (ابن نصر) قال (نشرة) (ابن امام) (ابن الفقيه) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر)
 • واكتب على جميع الخريف وكتبه • واجهد على تصحيحه وكتبه •
 • واسمعه من اربابه تفلأ كما • سمعوه من اربابه تفلأ كما •
 • وطرح ثفاة رفته من غيرهم • كبر في صفة من كبره •
 • بهر المعنى للكتاب وانما • نظره (ابن جبر) (ابن جبر) •
 • ولهم الاخبار تعرف حاله • من حرمه مع موضعه من كبره •
 • وطرح (ابن جبر) (ابن جبر) • سير (ابن جبر) (ابن جبر) •
 • وتبع العالم الصحيح بلانه • فرب الى (ابن جبر) (ابن جبر) •
 • وقب (نشرة) (ابن جبر) • اده (ابن جبر) (ابن جبر) •
 • واترط مفااته من الحاد لجله • عركته او برعة في قلبه •
 • بلعب المحدث رفته (ابن جبر) • ويحرم من اهل الخريف وحريه •
 انشأ والمحدث (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر)
 وروايت التي تفرح من كل وجه بها حداثا من مستندنا ومجتهدا ومقلدا (نشرة) (ابن جبر)
 والجماعة (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر) (ابن جبر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام، المحدث القدوة، الجامع المانع، الحافظ البار، أبو عبد الله سيدي محمد الصغير بن محمد بن عبد الله الإفرائي أصلاً، المراكشي داراً، رحمه الله:

الحمد لله العليم بلحن الحديث وقحواه، الخبير بأثر عبده وما تحمله في سره ونجواه، نحمده سبحانه على فضله الذي مسلسله غير منقطع ولا مقطوع، وشكره تعالى على طَوِّله الذي حسن خبر مديحه صحيح غير موضوع. والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي إيماننا موقوف على القطع بأنه مرسله، وديننا معنعن ما دام مرفوع ذكره، يتواتر سلسله، والرضا عن آله وأصحابه [وتابعيه]⁽¹⁾ من حملة الحديث، وأزكى سلام وأطيب صلاة لا تريث.

وبعد، فإنه يكثر السؤال عن حكم المتصدي للحديث مع أنه⁽²⁾ لا مساس له بالعربية في القديم ولا في الحديث، هل في ذلك رخصة ترتقى سهولتها أو ليس في ذلك إلا شدة فتجنب قسوتها، وقد علم أن المؤمنين لا غنى لهم عن سماع الحديث النبوي الشريف وأقواله عليه الصلاة والسلام، كالزُّلال العذب لا يستغني عنه مرتو، فلو شرط التضلع في العربية لشغَّر من الحديث نأديه، وقد طم عباب الجهل في حواضر المغرب، فكيف بِقَرَأه، فكيف ببواديه؟ ولما رأيت كثرة السؤال في ذلك، أَلَفْتُ هذا الثبوت لكشف القناع عما هنالك، وسميته [فتح]⁽³⁾ المغيث بحكم اللحن في الحديث، وجعلت الكلام في ذلك منحصراً في طالعة، وبعدها

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ، وهو ثابت في: ج وب.

(2) في ج وب: كونه.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: ج، وثابت في: أ وب.

أنماط ثلاثة لاحقة لامعة، وعلى الله التوكل وبه أستعين.

طالعة

اعلم أن اللحن بسكون الحاء، يطلق على معان منها: الخطأ في الإعراب. قال المؤلف عبد اللطيف⁽¹⁾ البغدادي في كتابه مجمع الغرباء، ومن نسخة عليها خطه نقلت ما صورته: اللحن بالسكون الخطأ في الكلام. يقال منه لحن بالفتح فهو لاحن.

وقول سيدنا عمر رضي الله عنه: «تعلموا اللحن والفرائض»⁽²⁾ معناه تعلموا الصواب. ومن عرف الصواب فقد علم⁽³⁾ اللحن هـ.

وقال صاحب المقاييس⁽⁴⁾: «اللحن بسكون الحاء: إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، قال: وهو عندنا من الكلام المولد، لأن اللحن مُحدث، لم يكن في العرب العاربة» هـ.

ويطلق اللحن أيضاً فيكون مفرداً للحن وألحان. ومنه: «اقرأوا القرآن بلحن العرب». وقد لحن في قراءته، طرب فيها وعُرد. وهو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناء.

واللحن: بفتح الحاء: الفطن⁽⁵⁾.

وفي الحديث: «فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته»⁽⁶⁾، أي أفطن لها.

ويقال: لاحنهم في كذا، بمعنى فاطنهم.

(1) عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ت(629هـ) اسم كتابه ذيل الفصيح وهو مطبوع.

(2) الوارد في لسان العرب لابن منظور: «تعلموا الفرائض والسنة واللحن» مادة: «لحن» 380/13.

(3) في أ، ب: أعرف.

(4) صاحب كتاب معجم مقاييس اللغة هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء المتوفى سنة 395هـ.

(5) انظر مادة «لحن» في كتاب لسان العرب لابن منظور 379/13-383، دار صادر بيروت.

(6) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الأقضية (3) باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة حديث (1713) ص 910 من رواية أم سلمة رضي الله تعالى عنها وهو جزء من حديث مطلعته: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» الحديث.

وقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾⁽¹⁾ أي في فحواه ومعناه.

واللحن أيضاً بسكون الحاء: العدول بالكلام عن الوجه المعروف عند الناس إلى وجه لا يعرفه إلا صاحبه. كما أن اللحن الذي هو الخطأ، عدول عن الصواب المعروف.

قال السيرافي: «ما عرفت حقيقة معنى النحو إلا من معنى اللحن الذي هو ضده. فإن اللحن عدول عن طريق الصواب، والنحو قصد إلى طريق الصواب»⁽²⁾.

قال السهيلي⁽³⁾ في الروض الأنف: اللحن بفتح الحاء أصله من هذا لأنه إذا لحن لك أن تفهم عنه ففهمت سمي ذلك الفهم لحناً، ثم قيل لكل من فهم: فقد لحن بكسر الحاء، وأصله ما ذكرناه من الفهم عن اللاحن هـ.

وأما قول الشاعر مالك بن أسماء⁽⁴⁾ الفزاري حيث قال:

منطق صائب وتلحن أحياناً وخير⁽⁵⁾ الحديث ما كان لحناً⁽⁶⁾

قال الجاحظ: أراد أن اللحن الذي هو الخطأ، قد يستملح، ويُستحب من الجارية الحديثة السن.

قال السهيلي في الروض: وقد أخطأ الجاحظ في هذا التأويل. وأخبر بما قاله الحجاج بن يوسف لامرأته هند بنت أسماء بنت خارجة حين لحت، فأنكر عليها اللحن، فاحتجت بقول أخيها مالك بن أسماء: «وخير الحديث ما كان

(1) سورة محمد، الآية: 30.

(2) انظر هذا القول في روض الأنف 3/ 424 دار الكتب العلمية، تحقيق مجدي منصور الشورى ط I السنة 1997.

(3) هو عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد بن عبد الله السهيلي صاحب الروض الأنف في شرح سيرة رسول الله ﷺ، توفي سنة 581 هـ ودفن بمدينة مراكش المغرب، ترجم له في الديباج المذهب ص 246-248، شذرات الذهب 4/ 271، شجرة النور ص 256.

(4) هو مالك بن أسماء الفزاري شاعر إسلامي غزل، وأخته هند بنت أسماء زوج الحجاج وهو ممن عرف بالجمال في العرب. انظر: الأغاني 16/ 40-46.

(5) في كتاب البيان والتبيين للجاحظ: وأحلى.

(6) انظر البيت في كتاب البيان والتبيين للجاحظ 1/ 147 دار الجيل، بتحقيق محمد عبد السلام هارون، ولسان العرب 13/ 381 مادة لحن.

لحناً⁽¹⁾. فقال الحجاج⁽²⁾: لم يرد أخوك هذا، وإنما أراد اللحن الذي هو التورية، والألغاز. فسكتت، فلما حدث الجاحظ بهذا الحديث قال: لو كان بلغني هذا قبل أن أولف كتاب البيان ما قلت في ذلك، فقليل له: أفلا تغيره؟ فقال: كيف وقد سارت به البغال الشهب، وأنجد في البلاد وأغار.

وكما قال الجاحظ في معنى تلحن أحياناً، قال ابن قتيبة مثله، أو قريباً منه⁽³⁾ هـ.

وقد جرى الجوهرى في صحاحه على تخطئة الجاحظ، فقال: بعد أن أنشد البيت يريد أنها تتكلم، وتريد غيره، وتعرض في حديثها فتزيله عن جهته من فطنتها، وذكائها، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾⁽⁴⁾ أي في فحواه ومعناه.

وقال القتال الكلابي في هذا المعنى:

وقد لحنتم لكم لكيما تفهموا ولحنتم لحناً ليس بالمرتاب⁽⁵⁾

وقد انتصر الإمام أبو الفتح اليعمرى⁽⁶⁾ في سيرته للجاحظ فقال: بعد أن نقل كلام السهيلي المذكور: وتأويل الجاحظ أولى لما فيه من مقابلة الصواب بالخطأ. ولعل الشاعر لو أراد المعنى الآخر لقال منطق ظاهر ليقابل بذلك ما تقتضيه التورية واللغز من الخفاء كما قال الجاحظ في تأويل: وتلحن أحياناً هـ. وسلمه صاحبه الحواشي عليه برهان الدين الحلبي في نُبراسِهِ، ولا بد على ما قال اليعمرى [يراد بالحديث، حديث من هو]⁽⁷⁾ على شاكلتها في الحداثة، والصياحة، ولا يحمل على عمومته، ولم يزل الناس يستملحون اللثغة من الملاح،

(1) البيان والتبيين للجاحظ 1/ 147، لسان العرب 13/ 381.

(2) اسمه الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي الأمير الشهير، ولي إمرة العراق عشرين سنة ومات سنة 195 هـ.

(3) روض الأنف 3/ 424.

(4) سورة محمد، الآية: 30.

(5) انظر البيت في كتاب مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني 2/ 255، وكتاب اتفاق المباني واقتراق المعاني 1/ 126، ولسان العرب 13/ 380 مادة «لحن».

(6) هو محمد بن محمد بن محمد الإشبيلي ثم المصري الشافعي الحافظ الحجة صاحب كتاب عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، توفي سنة 734 هـ ترجم له في حسن المحاضرة للسيوطي 1/ 306 رقم 85 دار الكتب العلمية ط I السنة 1997.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من: أ وج وهو مثبت في: ب.

ويغتفرون وصمها من الوجوه الصُّباح، فكأنه يقول: إن لحنها زاد في حسنها، ورد خطأها⁽¹⁾ أرشق من إصابتها، كما قيل:

في وجهه شافع يمحو إساءته من النفوس⁽²⁾ وفيه حيثما شفعنا
والشاعر المذكور صاحب البيت هو مالك بن أسماء بن خارجة بن حصن بن
حذيفة بن بدر الفزاري، وأبوه أسماء⁽³⁾ بن خارجة، تابعي جليل من أهل الكوفة،
وجده خارجة⁽⁴⁾ بن حصن، هو أخو عيينة المشهور بن حصن، صحابي تَرَجَّمَ له
في الإصابة ابن حجر في القسم الأول.

وهند بنت أسماء المذكورة زوجة الحجاج، لها قصة في تزويج الحجاج
بها، ذكرها الزبير بن بكار وغيره من أهل التاريخ.

وأما قول عثمان بن عفان رضي الله عنه لما نظر في المصحف بعد كمال
جمعه: أن فيه لحنًا، ستقيمه العرب بألسنتها. فقال الشاطبي⁽⁵⁾ في العقيلة على
تقدير صحته، فأراد باللحن اللحن المجازي وهو الإيماء. انظر العقيلة وشرحها.
ويطلق اللحن أيضاً ويراد به القراءة، ومنه حديث عمر في البخاري: «إنا
لندع من لحن أبي»، يعني ابن كعب.

تذييل: الفرق بين اللحن والتصحيف والتحريف

قال الحافظ ابن حجر⁽⁶⁾ في شرحه لنخبة الفكر: «المخالفة في الحديث إن
كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك
بالنسبة إلى النقط فالمُصَحِّفُ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرِّفُ، قال:

- (1) في ج: خطيها.
- (2) في ب: القلوب.
- (3) هو أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة بن بدر الفزاري أبو حسان الكوفي، مات سنة
ستين هجرية وله ثمانون سنة. ترجم له في الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر 1/ 107
رقم ترجمته (447) حرف الألف القسم الثالث.
- (4) ترجم له في الإصابة 2/ 84 رقم ترجمته (2129) حرف الخاء القسم الأول.
- (5) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشهير بالشاطبي كان محدثاً
لغويًا بيانياً نظاراً، وأصولياً مفسراً فقيهاً توفي سنة 790 هـ بغرناطة. ترجم له في درة
البحال 1/ 182 رقم ترجمته (239)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج ص 48-52 رقم
ترجمته (17).
- (6) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر، ولد بمصر وتوفي سنة 852 هـ.
ترجم له في البدر الطالع للشوكاني 1/ 87 - 92.

ومعرفة التصحيف والتحريف من المهمات، وقد صنف في ذلك العسكري⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾ وغيرهما⁽³⁾ هـ.

وأما اللحن فمما يرجع للإعراب.

وانظر أنوار التجلي في شرح قصيدة الحلبي لأبي عبيد زيد الثعالبي، ففيه زيادة على ما هنا والله أعلم.

النمط الأول في تقسيم اللحن وضبط أنواعه وما يتعلق بذلك

اعلم أنَّ اللَّحْنَ الواقع في الحديث على قسمين⁽⁴⁾:

أولهما: أن يكون من جهة الراوي بحيث أن الرواية ملحونة، وتحملها الراوي كذلك، وثبتت الرواية على ذلك الوجه، وهذا القسم⁽⁵⁾ على وجهين، لأنه إما أن يكون اللحن والخطأ في متن الحديث، أو في سنده، والأول قسمان لأنه إما أن يكون مغيراً للمعنى أو لا.

ثانيهما: أن يكون اللحن من جهة القارئ بحيث أن الرواية جاءت على القانون النحوي، والمهيع العربي، إلا أن القارئ لعدم تضلعه بعلم العربية أو جهله به رأساً، لَحَنَ فحَرَّفَ الكلام عن مواضعه، ثم ينقسم أيضاً إلى لحن في المتن أو في السند. والأول إما مغير للمعنى أو لا. وهذا القسم الثاني هو بيت القصيد، وإليه سياق الحديث، وسنسمعك ما لأسلافنا، رحمهم الله تعالى، في ذلك من تشديد وترخيص، وما للأئمة في ذلك من ظاهر وتنصيب.

وأما القسم الأول من القسمين فموجود بكثرة في الموطأ، والصحيحين، والسنن الأربعة وغيرها، كما لا يخفى على من تأملها ومارسها.

وقد اختلف الأئمة في ذلك على أقوال:

أولها: أنه يروى ذلك اللفظ كما جاء، ولا يتعرض له بإصلاح، ويترك على

(1) العسكري: هو أبو محمد الحسن بن علي الهادي بن محمد الإمام الحادي عشر للشيعة

الإمامية، توفي سنة 260هـ، انظر مصادر ترجمته في تاريخ التراث العربي 1/ 69.

(2) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، توفي سنة 385هـ، شذرات الذهب 3/ 116.

(3) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر لابن حجر ص 49، مكتبة التراث الإسلامي مصر، القاهرة.

(4) في ج: نوعين.

(5) سقط من: ج.

لحنه وخطئه وهو محكي عن غير واحد، كرجاء بن حيوة⁽¹⁾، والقاسم⁽²⁾ بن محمد، ومحمد بن سيرين⁽³⁾، فقد كانوا أصحاب حروف، يحكون ألفاظ شيوخهم حتى في اللحن. وكذا كان أبو معمر عبد الله بن سخبرة يلحن اقتفاء كما سمع، وكذلك نافع مولى ابن عمر يلحن فيما سمع، كما سمع. وهؤلاء كلهم من التابعين. وعن آخرين مثله لكن مع بيان أنه لحن.

قال زياد بن خيثمة⁽⁴⁾ عقب روايته لحديث الشفاعة: أترونها للمتقين؟ لا، ولكنها للمتلوئين الخطأون أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا.

قال الإمام ابن الصلاح⁽⁵⁾: «وهذا غلو في مذهب من يرى أن اتباع اللفظ واجب».

ثانيها: أنه ترك رواية ذلك اللفظ عن ذلك الشيخ الذي يرويه عنه ولا يرويه له أصلاً، لأنه إن تبعه فيه، فالنبي ﷺ لم يلحن، وإن رواه عنه على الصواب فهو لم يسمعه منه كذلك.

واختار هذا القول عز الدين بن عبد السلام⁽⁶⁾ كما حكاه عنه تلميذه ابن

(1) رجاء بن حيوة الكندي شامي ثقة أخرج له مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً، توفي سنة 112هـ. ترجم له في تاريخ الثقات للعجلي ص 160 رقم 439، صفة الصفوة 4/ 146-154، تهذيب التهذيب 3/ 265.

(2) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، كان من خيار التابعين وفقهائهم مدني تابعي ثقة توفي سنة 108هـ وقيل سنة 109هـ وكان قد ذهب بصره. ترجم له في تاريخ الثقات للعجلي ص 387 رقم 1370 وصفة الصفوة 2/ 51-52.

(3) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة عابد مات سنة 110هـ. ترجم له في تاريخ الثقات للعجلي ص 405، صفة الصفوة 3/ 133-138.

* قال ابن عون: «ثلاثة لم أر مثلهم كأنهم التقوا فتواصوا: ابن سيرين بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، ورجاء بن حيوة بالشام»، صفة الصفوة 4/ 145.

(4) زياد بن خيثمة الجعفي الكوفي ثقة. ترجم له في تهذيب التهذيب 3/ 364، التقريب 1/ 319 رقم 2076.

(5) هو الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشافعي المعروف بابن الصلاح توفي سنة 642هـ/ 1244م. ألف كتاباً في علوم الحديث يسمى «بالمقدمة».

(6) عز الدين بن عبد السلام السلمي شيخ الإسلام المقدسي ثم الدمشقي ثم المصري الملقب بسلطان العلماء، توفي سنة 660هـ، ترجم له في البداية والنهاية 13/ 235-236، شذرات الذهب 5/ 301، الفكر السامي 2/ 403 رقم 871.

دقيق العيد⁽¹⁾ في كتاب الاقتراح له، ونقله الحافظ بن كثير، ولم يعين قائله.

قال الحافظ زين الدين العراقي: ولم أر ذلك لغير ابن عبد السلام، واستحسنه بعض المتأخرين وقاسمه غيره على ما إذا واكله في بيع فاسد فإنه لا يتولاه كذلك، لأن الشارع لم يأذن فيه ولا صحيحاً، لأن المالك لم يأذن فيه.

ثالثها: أن يصلح ذلك اللحن والخطأ، ويقرأ الصواب من أول وهلة وهو مذهب المحصلين من علماء الحديث.

وممن حكى عنه ذلك الشعبي⁽²⁾، وعطاء⁽³⁾، والقاسم بن محمد⁽⁴⁾، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين⁽⁵⁾ حيث سُئلوا [عن الرجل]⁽⁶⁾ يحدث بالحديث فيلحن، أيرويه السامع له كذلك، أم يُعربه؟

فقالوا: يُعربه.

ذكره ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له.

وعن الأعمش⁽⁷⁾ قال: «[إن كان ابن سيرين يلحن]⁽⁸⁾ فإن النبي ﷺ لم يلحن، فَقَوُّمُوهُ»⁽⁹⁾.

وعن علي بن أبي الحسن قال: قلت لابن المبارك: يكون في الحديث لحن

(1) هو محمد بن مجد الدين علي ابن دقيق العيد توفي سنة 702 هـ ترجم له في حسن المحاضرة 1/ 274-276، شذرات الذهب 6/ 5.

(2) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي ولد بالكوفة سنة 19 هـ وتوفي سنة 103 هـ. انظر مصادر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين 1/ 446.

(3) هو عطاء بن أبي رباح القرشي أدرك مائتين من صحابة الرسول ﷺ توفي سنة 114 هـ. انظر مصادر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين 1/ 51.

(4) سبق ترجمته.

(5) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، توفي سنة 117 هـ وقيل 118 هـ وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. ترجم له في صفة الصفوة 2/ 66-62.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

(7) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش ثقة عارف بالقراءات لكنه بدلس. انظر عنه تهذيب التهذيب 4/ 222.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من النسخ الثلاث الزيادة من كتاب الكفاية ص 229.

(9) الكفاية في علم الرواية ص 229.

أتقوموه؟ قال: نعم. القوم لم يكونوا يلحنون اللحن منا⁽¹⁾.

وعن ابن عباس الدوري أنه قال لابن معين: ما تقول في الرجل يُقَوِّم للرجل حديثه يعني ينزع منه اللحن؟ فقال: لا بأس⁽²⁾ [بذلك]. وقال أبو داود: كان أحمد بن صالح يقوم كل لحن في الحديث. وعن الأوزاعي: لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث⁽³⁾.

قال الحافظ الخطيب البغدادي: وهذا إجماع منهم على إن إصلاح اللحن جائز.

وقال في الجامع: الذي تذهب إليه رواية الحديث على الصواب، ويترك اللحن فيه وإن كان قد سمع ملحوناً، لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحلال حراماً والحرام حلالاً، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذا سبيله.

قال السخاوي⁽⁴⁾: ومقتضى كلام الخطيب هذا إنه لا يفرق في ذلك بين اللحن المغير للمعنى وغيره.

رابعها: أنه يفصل في اللحن بين أن يكون مغيراً للمعنى أو لا. فالأول يصلح جزماً، بل قال بعض المتأخرين: لا تجوز الرواية له اتفاقاً.

والثاني يصلح ويقرأ على الصواب، وهذا هو الراجح من الأقوال كما عند ابن الصلاح. فعلى هذا يكون الخلاف المتقدم خاصاً بغير اللحن المغير، وأن الراجح فيه الإصلاح مع القراءة على الصواب. أما المغير، فلا خلاف في أنه يصلح ولا تجوز قراءته على الخطأ. وهذا مذهب طائفة من المحدثين، منهم الإمام أحمد⁽⁵⁾.

قال ولده عبد الله⁽⁶⁾: ما زال القلم في يد أبي حتى مات، وكان يقول: إذا

(1) الكفاية ص 231.

(2) الكفاية ص 231.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: ج.

(4) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي نسبة إلى سخا قرية من أعمال مصر القاهري المولد توفي بالمدينة المنورة سنة 902هـ.

(5) هو أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ صاحب المسند، انظر مصادر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين 2/ 196 - 197.

(6) عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني توفي سنة 290هـ ترجم له في تاريخ بغداد 9/ 375-376، التهذيب لابن حجر 5/ 141-143.

لم يتصرف الشيء في معنى، فلا بأس أن يصلح.

وقال الخطيب⁽¹⁾ في الكفاية: إذا كان اللحن يحيل المعنى، فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطأ عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذا سبيله أن يحكي لفظه، إذا عرف وجه الصواب وخاصة إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ الإعراب ظاهر معلوم، ألا ترى أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم بنصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباع لفظه، ونحوه قول عبد الله بن أحمد: كان أبي إذا مرَّ به لحن فاجش غيره وإن كان سهلاً تركه.

وقال: كذا قال الشيخ. فعلم من كلامه أن محل الخلاف فيما لم يكن مجمعاً على الخطأ فيه، إما بالاستقراء التام للسان العرب أو بوضوح الأمر فيه.

وقد صرح ابن حزم في كتاب الأحكام له بالتحريم فيما يكون كذلك، فإنه قال: إن الواقع في الرواية إذا كان لا وجه له في الكلام البتة حرم عليه تأديته لتيقننا أنه عليه الصلاة والسلام لم يلحن قط. وإن جاز ولو على لغة بعض العرب أداه كما سمعه ونحوه.

قال ابن أبي عمير فيما حكاه عنه القاسبي: إن كان مما لا يوجد في كلام أحد من العرب قرىء على الصواب، وأصلح، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يلحن، وإن كان مما يقوله بعض العرب، ولم يكن في لغة قريش، فلا، لأنه ﷺ كان يكلم الناس بلغتهم.

نعم، تردد ابن فارس في الحكم على الرواية بالخطأ مع كون لغة العرب واسعة، فلعل المحكوم بخطئه له وجه لم نعر عليه، ولذلك قال ابن الصلاح: إن كثيراً مما ترى مما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه صواباً دون وجه صحيح، وإن خفي واستغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغة العرب وتشعبها، وقد كان الإمام أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي، شيخ عياض، على تضلعه من اللغة العربية وغيرها، يصلح ثم يظهر أن الصواب ما كان في الكتاب. ويظهر وجهه وإن ما غيره إليه خطأ محض عند كل واقف عليه.

(1) هو أحمد بن علي ثابت البغدادي المعروف بالخطيب صاحب «تاريخ بغداد» توفي سنة 463هـ انظر عنه طبقات الشافعية 3/ 12.

وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «لأهل العربية لغة ولأهل الحديث لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا نجد بدلاً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع».

قال السخاوي: ولكن يحسن أن يكون محل كلام أبي عبيد فيما لا يترتب عليه حكم كالجعراثة بالنظر للتشديد والتخفيف، والحاصل أن الجزم بخطأ الرواية مع سعة اللغة يتردد فيه النظر، ولا تنبغي المسارعة إلى إصلاحه.

وانظر ما لهم في حديث أبي بكر رضي الله عنه، وقوله كما في الصحيح: «لاها الله إذن».

فقد صرح عياض وجماعة بأن إذن هنا خطأ، وتعقبه آخرون كما في فتح الباري، فراجع له لكن إذا غلب الظن بالخطأ فالأرجح الإصلاح كما ذكرنا.

قال ابن المنير: ويدل على ذلك قوله عليه السلام: «نَظَرَ اللهُ امْرَأً»⁽¹⁾، وقوله: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»⁽²⁾. يعني أن الراوي لا يقلد في كل ما جاء به، ونحوه لابن فارس.

تذييل: هذا الإصلاح الذي كنا فيه، إنما هو باعتبار القراءة، وأما باعتبار الكتابة فالصواب أن يترك الخطأ في الأصل، ويقرر على الوجه الذي وقع فيه ويضبط عليه، ويذكر الصواب بجانب اللفظ المختل من هامش الكتاب. وهذا هو الذي نقله عياض⁽³⁾ عن أكثر الشيوخ، واستحسن ابن الصلاح قائلاً: إنه أبقي للمصلحة وأنفى للمفسدة.

قال: والأولى سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ولكن عند القراءة يبدأ بالصواب أولاً ثم ينبه على الوهم.

(1) أخرجه الترمذي في السنن في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع حديث (2666) - 4/299 من رواية عبد الله بن مسعود وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(2) أخرجه الترمذي في السنن نفس الكتاب والباب السابق حديث (2667).

(3) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض سبتي الدار والميلاد أندلسي الأصل توفي بمراكش سنة 544هـ. وقيل: إنه مات مسموماً، سمّه يهودي ودفن بباب إيلان داخل المدينة. ترجم له في الديباج المذهب ص 270-273.

النمط الثاني: في حكم القارئ اللَّحَّان وذكر ما ورد من التشديد في اللحن في الحديث

اعلم أنا أفردنا هذا النمط لبيان القسم الثاني من القسمين اللذين بينهما في النمط الذي قبله، وهو أن يكون اللحن في الحديث من جهة القارئ لعدم تضلعه بالعربية أو جهله بها رأساً، فهو يخبط خبط عشواء ويركب متن عمياء، وقد جاء التشديد في ذلك عن جماعة من الأئمة وعدّوه من الكذب على النبي ﷺ.

قال أبو داود السنجي: سمعت الأصمعي يقول: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في [جملة]⁽¹⁾ قوله عليه الصلاة والسلام: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»⁽²⁾، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه فقد كذبت عليه هـ.

[وعبارة الإمام العيني في شرح البخاري مما يظن دخوله في النهي، اللحن وشبهه هـ]⁽³⁾.

وقال العراقي في ألفية المصطلح:

وليحذر اللحن والمصحفاً على حديثه بأن يُحَرِّفاً

فيدخلا في قوله من كذباً فحق النحو على من طلبا

قلت: لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما: من كذب علي متعمداً، والجاهل هل هو كالعائد أم لا؟ فيه خلاف، وحينئذ فلا يظهر اشتمال الحديث على لحن الجاهل إلا على القول بأنه كالعائد. نعم على رواية إسقاط متعمداً كما في البخاري في كتاب العلم وغيره. يظهر ذلك بأن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان جاهلاً أو عمداً أو خطأ، كما فهمه الزبير بن العوام رضي الله عنه.

- (1) ما بين المعقوفين سقط من: أ، وهو ثابت في: ب وج.
- (2) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب العلم 38 باب إثم من كذب على النبي ﷺ حديث (107) ولم يذكر كلمة (متعمداً) من رواية الزبير، وأخرجه في نفس الكتاب والباب حديث (110) من رواية أبي هريرة بلفظ: «تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي ومن رأيي في المنام فقد رأيي، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتني، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». ومسلم في الصحيح في المقدمة (2) باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ حديث (3) من رواية أبي هريرة: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».
- (3) ما بين المعقوفين سقط من: أ، الزيادة من: ب وج.

ونقل ابن عشرة في كتاب التصريف عن الحسن⁽¹⁾ أنه قال: «من لحن في القرآن فقد كذب على الله غير متعمد».

وذكر ابن عرفة⁽²⁾ في حاشية التفسير التي جمعها تلميذه العلامة البسيلى⁽³⁾:
أن بعض الأئمة رأى النبي ﷺ في النوم فقال: يا رسول الله هل قلت الحياء من الإيمان؟⁽⁴⁾ فقال له: لم أقله. فقال ابن عرفة: إن الحياء الذي هو من الإيمان ينطق به ممدوداً، وأما الحياء⁽⁵⁾ مقصوراً فهو معنى المطر. فهذا يدل على أن الحديث الملحون مكذوب على النبي ﷺ، ومن نسبه له فهو كاذب.

وعن أبي سلمة حماد⁽⁶⁾ بن سلمة أنه قال لإنسان: «إن لحنك في حديثي فقد كذبت عليّ فإنني لا ألحن».

وعن سلم⁽⁷⁾ بن قتيبة قال: كنت عند ابن هُبيرة⁽⁸⁾ الوزير الأكبر، فجرى ذكر العربية فقال: والله ما استوى رجلان دينهما واحد وحسبهما واحد ومروءتهما واحدة أحدهما يلحن والآخر لا يلحن، لأن أفضلهما في الدنيا والآخرة الذي لا يَلْحَن، فقلت: أصلح الله الأمير هذا أفضل في الدنيا لفضل فصاحته وعربيته، أرايت الآخرة ما له أفضل فيها. قال: إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزله الله، وأن

- (1) المراد به هو الحسن البصري المتوفى سنة 110 هـ انظر مصادر ترجمته في تاريخ التراث العربي لسزكين 351/2.
- (2) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة توفي سنة 803 هـ ترجم له في شذرات الذهب 38/7، الوفيات لابن قنفذ ص 379-380، شجرة النور الزكية ص 227.
- (3) هو أحمد بن محمد بن أحمد البسيلى أخذ عن ابن عرفة وابن خلدون وغيرهما، ترجم له في نيل الابتهاج ص 115-116 وكفاية المحتاج 1/108-109 رقم 51 وكلاهما لأحمد بابا التنبكتي وقال في النيل: لم أقف على مولده ووفاته.
- (4) حديث الحياء من الإيمان متفق عليه من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الإيمان باب الحياء من الإيمان حديث (24) ومسلم في الصحيح كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان حديث (36) واللفظ لهما.
- (5) الحيا: الخصب والمطر. القاموس المحيط مادة «حيي» ص 1150.
- (6) حماد بن سلمة بن دينار البصري ثقة عابد تغير حفظه بآخره توفي سنة 167 هـ. ترجم له في تاريخ الثقات للعجلي ص 131.
- (7) سلم بن قتيبة الباهلي والد أمير خراسان صدوق ولاء المنصور البصرة، توفي سنة 149 هـ. ترجم له في تهذيب التهذيب 4/134.
- (8) هو عبد الله بن هُبيرة بن أسعد السبائي، مصري ثقة، التهذيب 6/61.

الذي يلحن يحمله لحنه على أن يدخل فيه ما ليس منه ويخرج ما هو فيه، فقلت: صدق الأمير وبر.

وقال السخاوي: رأى بعض أهل الحديث في المنام وكأنه قد مرَّ على لسانه وشفَّته شيء، فقليل له في ذلك، فقال: لفظه من حديث رسول الله ﷺ غيَّرتُها برأبي ففعل بي هذا.

وقال الإمام أحمد: ليس بشقي من لا يدري ما يتقي، فربما يقع الجاهل بصناعة العربية فيما لا يجوز له، [وعلى هذا فتعلم ما يخلص من شين اللحن، ويدفع وهم التحريف واجب]⁽¹⁾.

وبه صرَّح عز الدين بن عبد السلام في آخر القواعد حيث قال: البدعة خمسة أقسام، فالواجبة كالاشتغال بالنحو الذي به يفهم كلام الله ورسوله ﷺ لأن حفظ الشريعة واجب لا يتأتى إلا بذلك فيكون من مقدمة الواجب.

وقال ابن القاسم: لحن رجل عند رسول الله ﷺ فقال: «أرشدوا أخاكم»، فهذا يدل على أن اللاحن ضال عن طريق الحق.

وقال الخليل⁽²⁾ بن أحمد: لحن أيوب السخيتاني⁽³⁾ في حرف فقال: أستغفر الله. فهذا يدل على أن اللحن معصية.

وقيل للحسن البصري: إن لنا إماماً لَحَّاناً، فقال: أُمِيطوه.

وكان المؤدِّبون بالمدينة يضربون على الخطأ واحدة وعلى اللحن ستاً.

وكتب أبو موسى⁽⁴⁾ الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كتاباً فيه لحن، فكتب إليه عمر: اضرب كاتبك سوطاً، واتخذ كاتباً حنيفاً.

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب وج.

(2) الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي البصري لغوي صاحب العروض والنحو صدوق عالم، توفي سنة 170 هـ أو بعدها. انظر عنه فهرست ابن النديم ص 63، تهذيب التهذيب 3/ 163، والتقريب 1/ 274 رقم 1756.

(3) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد مات سنة 131 هـ وله خمس وستون سنة. له ترجمة في تهذيب التهذيب 1/ 397 وتقريب التهذيب 1/ 116 رقم 606.

(4) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر أبو موسى الأشعري، الصحابي الجليل، توفي سنة 44 هـ وقيل غير ذلك. الإصابة 4/ 119 رقم (4889).

وكان رجل إلى جنب ابن عمر، فلهجن، فأرسل إليه: إما أن تنتحى عنا، وإما أن تنتحى عنك.

وقيل لعبد الملك بن مروان: أسرع إليك الشيب، فقال: شيبني كثرة ارتقاء المنبر ومخافة اللحن.

وكان هارون الرشيد⁽¹⁾ معجباً بالأصمعي، كثير الإقبال عليه، شديد الميل إليه لبراعته وأدبه، فحدثه الرشيد يوماً حديثاً من فيه، وكان في ذلك الحديث سِدَاد من عوز بكسر السين فنبهه على⁽²⁾ الصواب بوجه حسن، ففطن الرشيد فقال: ولا يكون السِدَاد بالفتح، قال: هو الصواب وبالكسر من سِدَاد الثغر والثلثم وما أشبههما. وأنشده قول العرجي:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسِدَادٍ تُغْرِ⁽³⁾

قال: وكان الرشيد متكئاً فاستوى جالساً وتغيّر لونه واشتد عليه غمه وقال: قبح الله اللحن وأهله، احملوا للأصمعي⁽⁴⁾ خمسين ألف درهم.

والحديث الذي رواه الرشيد أخرجه الشيرازي والعسكري عن ابن عباس وعن علي ولفظه: «إذا تزوج الرَّجُلُ المرأةَ لدينها وجمالها كان فيها سِدَادٌ من

(1) هارون الرشيد بن محمد المهدي توفي سنة 193 هـ ترجم له في تاريخ بغداد 14/ 6-13 رقم 7347 دار الكتب العلمية ط I السنة 1997، البداية والنهاية لابن كثير 10/ 222-213.

(2) سقطت من: ب.

(3) انظر البيت في كتاب صبح الأعشى 6/ 54، والأغاني 1/ 399، عن الأصمعي قال: كان لأبي حنيفة جار بالكوفة يغني فكان إذا انصرف وقد سكر يغني في غرفته ويسمع أبو حنيفة غناءه فيعجبه، وكان كثيراً ما يغني هذا البيت، فلقبه العسس ليلة فأخذه وحبس، ففقد أبو حنيفة صوته تلك الليلة فسأل عنه من غد فأخبر، فدعا بسواده وطويلته فلبسهما وركب إلى عيسى بن موسى فقال له: إن لي جاراً أخذه عسسك البارحة فحبس، وما علمت منه إلا خيراً، فقال عيسى: سلموا إلى أبي حنيفة كل ما أخذه العسس البارحة، فأطلقوا جميعاً فلما خرج الفتى دعا به أبو حنيفة وقال له سراً: «ألست كنت تغني يا فتى كل ليلة: أضاعوني وأي فتى أضاعوا فهل أضعنأك؟ قال: لا والله أيها القاضي ولكن أحسنت وتكرمت أحسن الله جزاءك»، الأغاني 1/ 400. والبيت من البحر الوافر.

(4) هو عبد الملك بن قُرَيْب أبو سعيد الأصمعي البصري مات سنة 216 هـ. ترجم له في التاريخ الصغير للبخاري 2/ 337.

عَوَز»⁽¹⁾ وهو حديث ضعيف، وحكم ابن الجوزي بوضعه.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن شعبة قال: «إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار تكون على رأسه مخللة ليس فيها شعر»⁽²⁾.

ونظمه جعفر السراج في بيتين، فقال:

مثل الطالب للحديث ولا يعرف نحو ولا له آلاته

كحمار قد علقت ليس فيها من شعر برأسه مخلاته

وكان اللحن في الصدر الأول عيباً عظيماً، سيما في الحديث، فقد روي في سبب تعلم سيبويه [النحو بل]⁽³⁾ لعلم العربية أنه سأل أبا أسامة حماد بن سلمة عن حديث هشام بن عروة في رجل رَعَفَ - بضم العين - على لغة ضعيفة فانتهره وقال له: أخطأت، إنما هو: رَعَفَ يعني بفتحها. فاشتكى به سيبويه لشيخه الخليل فقال له: صدق أتلقى هذا الكلام أبا أسامة.

فهناك اشتغل سيبويه بعلم العربية حتى رأس فيها، وقال: سأقرأ علماً لا يلحنني معه أحد [لحنة]⁽⁴⁾. هكذا ذكر الحكاية الإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي في حاشية الموطأ.

والذي ذكره ابن هشام في المغني، حيث تكلم على مسألة إلا الاستثنائية يخالف هذا، فإنه [قال: وهذه المسألة]⁽⁵⁾ كانت سبب قراءة سيبويه⁽⁶⁾ النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد⁽⁷⁾ بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد فقال له: لحت يا سيبويه وإنما هو

(1) أورده السيوطي في الجامع الصغير حديث (522) ص 38 ورمز له بالضعف.

(2) شعب الإيمان (1689) - 2/260.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ب، الزيادة من: ج.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(6) هو أبو بشر عمرو بن عثمان نحوي تعلم على الخليل أحمد الفراهيدي، توفي سنة

180 هـ / 796 م. وسيبويه كلمة فارسية تعني رائحة التفاح.

(7) حماد بن سلمة بصري ثقة حسن الحديث، سبق ترجمته.

استثناء، فقال: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد. ثم مضى، ولزم الخليل وغيره.

قال الدماميني⁽¹⁾ في حواشي المغني: وما حكاه ابن هشام⁽²⁾ هو الظاهر، لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يدرك بالنحو، وضم العين الذي حقه أن يفتح لا يدرك من النحو وإنما يدرك من النقل.

ونظير ما وقع لسبويه وقع للكسائي⁽³⁾ فيما رواه الفراء⁽⁴⁾ قال: إنما تعلم الكسائي النحو على كبره، وكان سبب تعلمه أنه مشى يوماً حتى أعيأ ثم جلس إلى قوم ليستريح فقال: قد عييت، بالتشديد بغير همز، فقالوا: لا تجالسنا وأنت تلحن، قال لهم: وكيف أقول؟ قالوا: إن أردت من التعب فقل: أعييت، وإن أردت من انقطاع الحيلة فقل: عييت مخففاً. فقام من فوره وسأل عمن يعلم النحو. فأرشدوه إلى معاذ بن مسلم الهراء⁽⁵⁾ فلزمه حتى أنفذ ما عنده، ثم خرج إلى البصرة، إلى الخليل بن أحمد فقال له: من أين أخذت علمك؟ فقال: من أفواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة. فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه، ولم تكن له همة غير الخليل، فوجده قد مات وحل موضعه يونس⁽⁶⁾، فجرت بينهما مسائل أقرَّ له يونس فيها وصدَّره موضعه. فتأمل هذه النقول، ففيها من التشديد في اللحن ما لا يخفى على ذوي العقول.

(1) هو محمد بن أبي بكر بن الدماميني، توفي سنة 828هـ انظر عنه كشف الظنون 1/ 613 و696 و2/ 1752.

(2) هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سبويه، توفي سنة 761هـ. ترجم له في حسن المحاضرة 1/ 439-440 رقم 20، كشف الظنون 2/ 1752 ج

(3) هو علي بن حمزة بن عبد الله، أصله أعجمي من القراء السبعة من أهل الكوفة توفي سنة 179هـ. ترجم له في فهرست ابن النديم ص 44-45، وص 97-98.

(4) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، ولد بالكوفة وتوفي بطريق مكة سنة 207هـ. له ترجمة في فهرست ابن النديم ص 99-100.

(5) هو أبو مسلم معاذ الهراء كان صديقاً للكلميت توفي سنة 187هـ ليس له كتاب يعرف. انظر عنه فهرست ابن النديم ص 96-97.

(6) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن، أعجمي الأصل كان أعلم الناس بتصاريف النحو، توفي سنة 183هـ. فهرست ابن النديم ص 63.

تذييل: شاع على ألسنة الناس أن البلاد التي يقرأ فيها صحيح البخاري مثلاً ملحوناً يأتيها الخلاء وتفجؤها البوائق وتغشاها الدواهي، ولم أر من نص على ذلك من الأئمة ولا عثرت عليه بعد الفحص التام والكشف عنه في مظانه وإن كان وجه ذلك ظاهراً، لأن من تصدّر بالجهل لإقراء ذلك الكتاب الذي هو دعامة من دعائم الدين، وركن من أركان الإسلام، لا يسلم من الكذب على النبي ﷺ والافتراء عليه. فلا جرم أن أهل ذلك الموضع إن لم يضربوا على يديه، كانوا راضين منه بذلك المنكر العظيم، فلا يستنكر أن يحق عليهم القول وتنزل بهم النقم.

ومثل هذا ما شاع ذكره⁽¹⁾ في إقراء التفسير، وأن البلاد التي يقرأ فيها التفسير من جاهله تخلى، ولم أقف عليه أيضاً في كلام الأقدمين، لكن رأيت في كتاب لحن العوام للإمام الجليل أبي عمر بن خليل الإشبيلي ما نصه: وقد كان بإشبيلية إبراهيم بن سهل اليهودي، الشاعر، يضمن شعره آيات من⁽²⁾ القرآن يحرفها عما أنزلت، فلم يغير عليه أحدٌ، ولا أنكره [عليه من أئمتها]⁽³⁾ فكان ذلك سبباً في أخذ [الكفرة]⁽⁴⁾ إشبيلية⁽⁵⁾، أعادها الله لديوان الإسلام، كقوله:

جَرَى القضاء بأن أشقى عليك لقد أوتيت قلبي يا موسى على قدر

[مراضع موسى أو وصال سميه، نظيران في التحريم مشتبهان]⁽⁶⁾.

وقوله:

ألا ليت شعري من بآخر سبح كما جاء به التنزيل قبل الذي وفي

فقوله: كان ذلك سبباً في أخذ إشبيلية يدل على ما شاع عند الناس، وأبو عمر المذكور إمام مشهور ينقل عنه الشيخ زروق⁽⁷⁾ كثيراً وغيره، والله أعلم.

(1) سقط من: ب.

(2) سقط من: ب.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج، الزيادة من: ب.

(5) إشبيلية مدينة جنوب غرب إسبانيا فتحها المسلمون سنة 94هـ/712م، واسترجعها فرديناد الثالث سنة 646هـ/1248م، وهي من المدن الأندلسية المشهورة، كانت عاصمة بني عبّاد.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(7) هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد عيسى البرنسي الملقب بزروق الفاسي، توفي =

النمط الثالث: في ذكر من رخص من العلماء في اللحن في الحديث وما يتعلق بذلك

اعلم أن هذا النمط هو المقصود أولاً بالذات وله تشوف [نفوس]⁽¹⁾ الأكابر والنشأة والهداة، وما قبله كاللتمات له والتمهيدات، وقد صح القول بالترخيص في اللحن في الحديث النبوي عن جماعة من الأئمة الأكابر، فروى الإمام البرقاني في كتاب اللفظ له، والإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتاب الكفاية له من طريق عبد الملك⁽²⁾ بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران قال: «سألت الإمام الأعظم شيخ الحنابلة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى [الجميع بمنه]⁽³⁾ عن اللحن في الحديث إذا لم يغير المعنى؟ فقال: لا بأس به»⁽⁴⁾. فانظر هذا النقل الحسن عن هذا الإمام الذي هو أحد الأئمة الأربعة الذين أثبتت على مذاهبهم قبة هذه الملة المحمدية وأسست قواعدها، وتأمل ما اشتمل عليه من الرخصة والتوسعة على الأمة ورفع الإضر عن العامة والخاصة.

ونقل الخطيب أيضاً في الكفاية عن الإمام ابن عبد الرحمن النسائي أنه قال: لا يعابُ اللحن على المحدثين، وقد كان إسماعيل⁽⁵⁾ بن أبي خالد يلحن، وسفيان وغيرهما من المحدثين، فتأمل قوله: لا يعاب اللحن، الخ، كم فيه من تسهيل وإمالة حرج وهو أعم وأشمل بحسب الظاهر من جواب أحمد قبله، لأنه يحتمل أن يريد سائر اللحن، وكيف كان من مغير المعنى أم لا، ويحتمل أن يصرف لما قيد به جواب أحمد.

ومثال اللحن الذي لا يغير المعنى

ما روي أن عبد الله بن موسى المعروف بعبدان، أحد أشياخ البخاري، قد

= سنة 899هـ / 1493م، وعمره 54 سنة. دفن بمسراطة ضاحية طرابلس ليبيا. ترجم له في درة الحجال 1/ 90-91 رقم 126، دوحه الناشر ص 48-51، شذرات الذهب 7/ 463، عن مصادر ترجمته انظر مقدمة كتابه النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية بتحقيقنا.

- (1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ وج. الزيادة من: ب.
- (2) عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران ثقة فاضل لازم أحمد بن حنبل أكثر من عشرين سنة توفي سنة 274هـ. التهذيب 6/ 400.
- (3) ما بين المعقوفتين سقط من: ج.
- (4) الكفاية في علم الرواية ص 221-222.
- (5) ترجم له في التقريب 1/ 93.

أحال [تحديثه]⁽¹⁾، وابن سريج يسمع من دعي فلم يَجِب بفتح التحتانية، فقال له ابن سُرَيْج: رأيت لو قلت يُجِب يعني بضمها، فأبى أن يقول، وعجب من صواب ابن سريج كما عجب ابن سريج من خطئه. ولهذا⁽²⁾ كان جماعة من أعيان أكابر المحدثين معروفين باللحن في الحديث، ولم يكن ذلك داعية لترك الأخذ عنهم ولا هضمًا من سمى مراتبهم كوكيع⁽³⁾ بن الجراح، وعوف⁽⁴⁾ بن أبي جميلة، وأبي داود الطيالسي⁽⁵⁾، والدراوردي⁽⁶⁾، وخلائق آخرين، ومع ذلك احتج برواياتهم في الصحاح ولم يجيزوا تخطئتهم ولا تخطئة من أخذ عنهم، وهذا كله يدل على أن عندهم في اللحن سعة، وإلا لما ساء ذلك كله.

قال أبو نصر بن ماکولا⁽⁷⁾: أخبرني أبو القاسم ميمون الصدفي، قال: أخبرنا عبد الغني الحافظ قال: قرأت على القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي كتاب العلم ليوسف القاضي أبي ظاهر، فلما فرغت قلت له: قرأته عليك كما قرأته أنت، قال: نعم، إلا اللحنة بعد اللحنة. فقلت له: أيها القاضي أسمعته أنت معرباً؟ قال: لا، قلت: هذه بهذه. وقمت من ليلتي عند أبي اليتيم النحوي.

وقال أبو بكر بن الحداد الفقيه: قرأت على ابن مردويه جزءاً من حديث يوسف بن موسى، فلما فرغت قلت: قرأت كما قرأت عليك؟ قال: نعم، إلا الإعراب، فإنك تُعَرِّبُ، وما كان يوسف يعرب. ومثل هذا وقع للحافظ أبي طاهر⁽⁸⁾ السلفي في آخرين.

- (1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب وج.
- (2) في ب: ولقد.
- (3) وكيع بن الجراح أبو سفيان كوفي ثقة عابد صالح أديب، من حفاظ الحديث، ترجم له في تاريخ الثقات ص 464، والتهذيب 11/ 123.
- (4) عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي بصري ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، توفي سنة 147هـ، التاريخ الصغير 2/ 85، تهذيب التهذيب 8/ 166.
- (5) هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري ثقة توفي سنة 204هـ. تاريخ الثقات للعجلي ص 201-202.
- (6) في ج: الدارقطني، والدراوردي هو محمد بن يحيى، توفي سنة 243هـ.
- (7) هو أبو نصر علي بن الوزير بن أبي القاسم هبة الله البغدادي المعروف بابن ماکولا، وهو اسم أعجمي توفي قتيلاً سنة 475هـ وقيل سنة 486هـ. انظر عنه الرسالة المستطرفة ص 116.
- (8) هو أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سلفة، توفي سنة 576هـ وله 106 سنة. الرسالة المستطرفة ص 81-82.

ورأيت في تاريخ علماء الأندلس جمع محمد بن حارث الخشني مؤلف كتاب الفتيا في ترجمة أصبغ بن خليل، قال: وكان أصبغ قليل العلم بالحديث، وأسماء الرجال. قال في أسيد بن حضير⁽¹⁾ أنه بالخاء المعجمة تصغير الخضر. وقال: لئن بقينا قليلاً ليقول الناس: غُمِرَ بن الخطاب - بالغين والظاد - فكلمه أحمد بن خالد في ذلك، فأبى أن يرجع.

ورُوي أن عمر بن عوف الواسطي كان له مستعمل يلحن كثيراً، فقال: أخرجوه، وتقدم إلى وراق وكان ينظر في الأدب والشعر أن يقرأ عليه، فكان لكونه لا يعرف شيئاً من الحديث يُصَحِّفُ في الرواية كثيراً. فقال عمرو: ردونا إلى الأول، فإنه كان يلحن فليس يمسح. اهـ.

قال السخاوي: ونحو هذا الصنيع ترجيح شيخنا - يعني ابن حجر - من عرف مشكل الأسماء والمتون دون العربية على من عرف العربية فقط.

فتحصل أن اللحن في الحديث رخصة واسعة، لأن أولئك الأئمة الذين سردناهم لو لم يروا الأمر في ذلك سهلاً ما ارتكبوه، ولبطلت روايتهم وامتنع الأخذ عنهم، كيف وهم قدوة في الدين ومرتبته في العدالة مرفوعة، وحينئذ فالذين شددوا في اللحن [كما نقلنا عنهم في النمط الثاني، إما أن يحمل كلامهم على النهي عن اللحن]⁽²⁾ مطلقاً احتياطاً وتشديداً، ويحمل [كلام]⁽³⁾ الذين ذكرنا⁽⁴⁾ في هذا النمط على عكس ذلك. فيثبت الخلاف بينهم، واختلاف العلماء رحمة كما يدل عليه الحديث المشهور: «اختلاف أمتي رحمة»⁽⁵⁾، وإن كان هذا

(1) هو أسيد بن حضير بن سمالك بن عتيك أسلم على يد مصعب بن عمير قبل سعد بن معاذ بساعة، وشهد العقبة الأخيرة مع السبعين، لم يشهد بدرأ ولكن شهد أحداً، توفي سنة 20هـ، ترجم له في صفة الصفوة ص 217.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: ج.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب وج.

(4) في أ: ذكرت.

(5) الحديث أورده السخاوي في المقاصد الحسنة ص 46 رقم 39 وقال: رواه البيهقي في المدخل من حديث سليمان بن أبي كريمة بسند منقطع عن ابن عباس، ولفظه: «قال رسول الله ﷺ: مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإن لم يكن سنة مني فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة». ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني والديلمي في مسنده بلفظه سواء، وجوبير ضعيف جداً، والضحاك عن ابن عباس منقطع.

الحديث ضعيفاً كما قاله العراقي، بل قال السبكي: لم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف، ولا موضوع وفيه نظر. فقد أسنده [البيهقي في المدخل]⁽¹⁾ والديلمي في مسند الفردوس كلاهما من حديث ابن عباس لكن بلفظ: «اختلاف أصحابي رحمة». وإما أن يحمل كلام المشددين على الذي يُغَيَّرُ المعنى، وكلام المخففين على الذي لا يغير فيتوافق المذهبان ولا يبقى بينهما خلاف، على أن كل من لا يُحَسِّنُ العربية لا أظنه يسلم من تغيير المعنى، وقد سمعت أن أولئك الأكابر كانوا لا يحسنونها.

وكان سبب رغبتهم عن تعلم العربية ما قاله الشافعي فيما رواه عنه ابن حكمان في جزئه: «إنما العلم علمان، علم للدين، وعلم للدنيا، فالذي للدين الفقه، والذي للدنيا الطب، وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناء هـ».

قال [السخاوي]⁽²⁾: وعلى ذلك يحمل حال من وُصِفَ من الأئمة باللحن كما ذكرناه قبل هـ.

إلا أن كلام الشافعي المذكور محمول فيما [يظهر]⁽³⁾ على التوغل في العربية لأنها مشغلة عن العلم وعن كل خير لما قاله ابن فارس. وأما المقدار الذي يحترز به عن اللحن فلا أظن أحداً يعيبه، بل صرح عز الدين - أعني عبد السلام - بوجوبه، وإن كان مقتضى كلام الخطيب في جامع الاستحباب، فإنه قال: ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته، وأن لا يقدم على ذلك إلا بعد درية النحو ومطالعة علم العربية، اهـ.

وقال السخاوي: «رُبَّ شخص يزعم معرفته بذلك» - يعني بعلم العربية وهو إذا قرأ لحنه النحاة وخطؤه لتصحيحه الرواة، وهذا الذي أشار إليه مشاهد في كثير ممن يحسن العربية ومع ذلك يخطيء عند السرد أشد الخطأ، ويقع في أسوأ اللحن.

وحدثني غير واحد عن الإمام الصدر شيخ شيوخنا أبي علي اليوسي⁽⁴⁾ رحمه

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج وهو ثابت.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: ج.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. وهو ثابت في: ب و ج.

(4) هو أبو محمد وأبو علي الحسن بن مسعود اليوسي من أشهر علماء المغرب، توفي سنة

1102هـ/1692م ترجم له في صفوة من انتشر ص 206-210 طبعة حجرية، النقاط الدرر

ص 258، نشر المثاني 3/ 25-49، الفكر السامي 2/ 337-338.

الله تعالى أنه أخبرهم أنه لما اجتمع بشيخ الأزهر عالم مصر الشيخ محمد الخرشي⁽¹⁾ شارح المختصر، وجده يسرد صحيح البخاري وهو يلحن فيه، وأن ذلك منع أبا علي من استجازته مع صلاحه وكبر سنه، وإذا كان هذا حال الشيخ مع شغف مرتبته في الفنون فما ظنك⁽²⁾ بغيره.

ومما يستأنس به للتخفيف في [اللحن]⁽³⁾ في الحديث، ما ذكره الأئمة في الدعاء، فقد ذكروا أن من جملة شروط الدعاء الإعراب والسلامة من اللحن، وما ذكره الإمام ابن الأزرقي في كتابه روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام أن الأصمعي مرَّ برجل يقال له: ليث، وهو يدعو ويلحن، فأنشد:

ينادي ربُّه باللحن ليثُ لذاك إذا دعاه لا يجيب

[ثم رأيت في الشعب للبيهقي بسنده أن الأصمعي مرَّ برجل يقول في دعائه: يا ذو الجلال، فقال له: ما اسمك؟ قال: ليث. فأنشده البيت]⁽⁴⁾.

وقال الشيخ علي الأجهوري⁽⁵⁾ في حاشيته على الرسالة ما نصه: وللدعاء آداب نحو الستين، ومن جملتها أن يصلح لسانه إذا دعا.

قال الزركشي⁽⁶⁾: «وظاهر كلام الحلبي أن تجنّب اللحن من الشروط، فلا يدعو بالجزم مثلاً فيما الصواب فيه الرقع لانقلاب المعنى، وهو ظاهر كلام الخطابي، فإنه قال: ومما يجب أن يراعى في الأدعية الإعراب الذي هو عماد الكلام وبه يستقيم المعنى، وربما انقلب المعنى باللحن.

وقد قال المازري لبعض تلامذته: عليك بالنحو، فإن بني إسرائيل كفرت

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي فقيه صالح فاضل مصري شهير له شرحان على المختصر واعتنى المغاربة والمشاركة بالتحشية عليه، توفي سنة 1102هـ/1692م، ترجم له في صفوة من انتشر ص 205، التقاط الدرر ص 257، نشر المثنائي 3/ 18-23.

(2) في ب و ج: ظننا.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. وهو ثابت في: ب و ج.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(5) هو علي بن محمد الملقب زين العابدين بن عبد الرحمن الأجهوري مفتي المالكية، توفي سنة 1066هـ/1655م، ترجم له في صفوة من انتشر ص 126-127، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني 3/ 782-784.

(6) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله التركي الأصل المصري الشافعي المشهور بالزركشي، توفي بالقاهرة سنة 794هـ.

بحرف ثقل خففوه، قال الله تبارك وتعالى: «إني ولدتك يا عيسى» فقالوها بالتخفيف فكفروا.

قال الزركشي: وعد⁽¹⁾ صاحب التبصرة من الأدب أن يكون الدعاء صحيح اللفظ لأنه يتضمن مواجهة الحق بالخطأ.

قال: وقد جاء في الحديث: «لا يقبل الله دعاءً ملحوناً».

وقال ابن الصلاح: «الدعاء الملحون إن كان ممن لا يستطيع غيره لا يقدح في الدعاء ويعذر فيه» ذكره في فتاويه هـ من كتاب الأذكار للشامي هـ. كلام الأجهوري، فتأمل قوله: الدعاء الملحون الخ، فإن فيه رخصة ظاهرة⁽²⁾ إذ ظاهره كان الدعاء مأثوراً أم لا، وحينئذ فيشمل نحو كتاب دلائل الخيرات⁽³⁾، فإن الصلوات والأدعية التي فيه مرفوعة وموقوفة ما بين حديث عنه عليه الصلاة والسلام، أو أثر عن أصحابه، أو عن التابعين، ومع ذلك فإن العامة يقرؤونه ولا معرفة لهم بالعربية فيصحفون ذلك غاية التصحيف، ويلحنون أقبح اللحن فلولا هذه الرخصة التي نبه عليها ابن الصلاح رحمه الله تعالى لمنعوا من ذلك، وكان أجرهم وزراً، وإذا حصلت الرخصة في هذا النوع من الحديث قيل بها في غيره من باب الأولى لأن الحديث يتعبد بتلاوته، كما يتعبد بتلاوة القرآن. فالضرورة الشرعية تدعو لقراءته كما تدعو الأدعية المأثورة.

ومما يستأنس به للترخيص في اللحن في الحديث، ما أخرجه أبو منصور الديلمي في كتاب مسند الفردوس [عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قال رسول الله ﷺ:»⁽⁴⁾ إذا قرأ القارئ القرآن فأخطأ أو ألحن أو كان أعجمياً

(1) في أ: عن. التصويب من: ب و ج.

(2) في ب و ج: عظيمة.

(3) صاحب دلائل الخيرات هو أبو عبد الله محمد الجزولي السملالي الشاذلي المتوفى سنة 870هـ/ 1465م المدفون في مدينة مراكش ترجم له في طبقات الشاذلية الكبرى للطعمي ص 193، وجامع الكرامات العلية في طبقات السادة الشاذلية ص 115-117 رقم 32، والكتاب يشتمل على مدخل وثلاثة فصول، فالمدخل حدد فيه مصنفه الغرض من التأليف وهو ذكر الصلاة على النبي ﷺ، والفصل الأول في فضل الصلاة على النبي ﷺ، والفصل الثاني في أسماء الرسول، الفصل الثالث في كيفية الصلاة على النبي ﷺ.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

كتبه الملك كما أنزل»⁽¹⁾ هـ.

قال المناوي⁽²⁾: أي قومه الملك الموكل بذلك ولا يرفع إلا⁽³⁾ ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾⁽⁴⁾.

قال: وفيه أن القارئ يكتب له ثواب قراءته وإن أخطأ أو لحن، ولكن محله إذا لم يقصر في التعلم وإلا فلا يؤجر بل يوزر هـ. ولا شك أن الحديث حكمه حكم القرآن ممن لم يتعمد إفساد الحديث، وعجز في الوقت عن وجود معلم فلا بأس بتعبده بقراءة الحديث وإن وقع منه لحن أو تصحيف أصلحته الملائكة ورفعته.

ومن العجز عن التعليم أن يكون ذلك⁽⁵⁾ يشغله عن معاشه أو معاش أولاده فلا يترك القراءة في المصحف مثلاً معها حينئذ كما نص عليه الأئمة.

ومن العجز أيضاً أن يشق عليه [التعلم]⁽⁶⁾، وقد نص الإمام القرافي في الفروق: على أن الجهل الذي يشق على المكلف الاحتراز منه يعفى عنه، فمن شق عليه تعلم العربية وصعب عليه إدراكها لغلبة العجمة عليه أو لبلادته، أو لكبر سنه أو غير ذلك رخص له في اللحن كما سمعت، وهذا السبب موجود في كثير من الطلبة وغيرهم من العامة، فلا تكاد عقولهم تقبل تعلم قواعد العربية ولا ترسخ فيها. ومما يشهد للتساهل في اللحن في الحديث: أن جماعة من أولياء الله من أكابر العارفين كانوا يلحنون في الفاتحة وغيرها في الصلاة كالولي⁽⁷⁾ الذي حكى عنه الياضي وغيره: أن جماعة من أهل العلم قصدوا زيارته فوجدوه يلحن في قراءة الفاتحة [في الصلاة]⁽⁸⁾ فتغير اعتقادهم فيه فناموا كلهم فاحتلموا فخرجوا

(1) أورده السيوطي في الجامع الصغير (792) ص 55 وقد عزاه بدوره للدليمي في مسند الفردوس ورمز له بالضعف.

(2) هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن السلمي المناوي ثم القاهري الشافعي، توفي غريقاً سنة 803 هـ. انظر ترجمته في ذيل الدرر الكامنة لابن حجر ص 63-64 رقم 126.

(3) في ج: أنه.

(4) سورة الزمر، الآية: 28.

(5) سقط من: ج.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. وهو ثابت في: ب و ج.

(7) الولي هو: أبو يعزى يلنور بن ميمون، وستأتي ترجمته.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

فدخلوا في الماء في واد يغتسلون فجاء الأسد فجلس لهم على ثيابهم فلم يقدروا على الخروج من الماء حتى جاء الشيخ فزجر عنهم الأسد وذهب، ثم قال لهم: أنتم اشتغلتم بإصلاح الظاهر فخفتم الأسد، ونحن اشتغلنا بإصلاح الباطن فخافنا الأسد، وأنشدوا:

لَحْنُهَا مُعَرَّبٌ وَأَعْجَبَ مِنْ ذَا أَنْ إِعْرَابَ غَيْرَهَا مَلْحُون

وقال بعض المشايخ لمنكر عليه اللحن في قراءته من الفقهاء: لئن لحننت في القرآن لقد لحننت أنت في الإيمان.

وفي ذلك أنشد اليافعي⁽¹⁾ قوله:

أَيَا مُعَرَّباً قَوْلًا وَفِي الْفِعْلِ لَاحِنًا كَذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ مِنْ أَوَّلَا

إِذَا مَا لِلْحَنِ الْقَوْلُ مِنْ كُلِّ مُعَرَّبٍ لِفِعْلٍ وَإِيمَانٍ تَعَبَ رَاكِبًا جَهْلًا

وَلَحْنُكَ مُحْضُورٌ لَدَى كُلِّ عَارِفٍ وَلَا حَصْرَ بَلْ لَا كَرِهَ فِي لَحْنِهِ أَصْلًا

أَتَفْجَرُ مِنْ قَشْرِ الذَّبَابِ وَعِنْدَهُ لِبَابٍ أُولَى الْأَلْبَابِ صَارَ لَهُ أَهْلًا

وَفِي قَلْبٍ كُلِّ مِنْهُمَا مَا يَحِبُّه فَفِي قَلْبِكَ الدُّنْيَا وَفِي قَلْبِي الْمَوْلَا

وَيُحْكِي أَنْ سَبَّوْهُ مَا قَالَ مِنْ الشَّعْرِ غَيْرَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، قالهما عند موته:

وإِنَّ لِسَانِي عَادَ بِالنَّحْوِ سَالِمًا فَيَا لَيْتَهُ فِي مَوْقِفِ الْحَشْرِ يَسْلَمُ

وَمَا يَنْفَعُ الْإِعْرَابَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَى وَمَا ضَرَّ ذَا تَقْوَى لِسَانَ مُعْجَمٍ

وقال البرزلي⁽²⁾ في جامع ديوانه: حكى بعض شيوخنا أن رجلاً كان يقرأ القرآن برواياته وكان يسأل الناس⁽³⁾ فرأى في النوم أن قائلاً قال له: امضْ إلى أبي يعزى⁽⁴⁾ فاقراً عليه وهو في آخر المغرب بعد أن تكررت له الرؤيا،

(1) هو أبو محمد عبد الله اليافعي الشاذلي نزيل الحرمين الشريفين ولد بمدينة عدن وتوفي سنة 768هـ/1366م له ترجمة في طبقات الشاذلية الكبرى ص 160، وجامع الكرامات العلية ص 108-109.

(2) البرزلي أو (البرزالي) الإمام الحافظ أبو محمد القاسم بن البهاء محمد بن يوسف الدمشقي توفي سنة 737هـ/1336م. ترجم له في البدر الطالع 2/51، الشذرات 6/122، فهرس الفهارس 1/219-220.

(3) في ب: الله. والصواب ما أثبتناه من: أ و ج كما سيأتي في حكاية أبي يعزى.

(4) هو أبو يعزى يلنور بن ميمون شيخ صالح عمر طويلاً نحو 130 سنة توفي سنة 572هـ/1177م ترجم له في التشوف ص 213-222 جذوة الاقتباس 2/563-564.

فمضى⁽¹⁾ حتى لحقه وقال له: إني أمرت في النوم أن أقرأ عليك. فقال له: إقرأ. فقرأ عليه الفاتحة، فلما بلغ: «وإياك نستعين» قال له: أعد قراءتك، فأعادها فأوقفه عند الآية المذكورة، فقال له: يا سيدي اقرأها أنت عليّ حتى أعلم من أين أوتي عليّ. فقرأ الشيخ، وكان في لسانه عجمة، فلم يُقَوِّم حروفها، فقال له: يا سيدي قراءتي فيها أفصح، فقال له: يا بني إنك لم تقرأها بقلبك لكن بلسانك، تقول: «وإياك نستعين» وأنت تسأل الناس وأنت غني، ولكن يغني ثواب قراءتك بكذا وكذا ديناراً، قال: فقلت: لا تسخو نفسي بذلك، قال: ختمة منه، قال: لا تسمح نفسي بذلك، فما زال يدرجني إلى سورة فآبيت فقال لي: معك ألوف من الدنانير، وأنت تسأل، لكن انقطع إلى الله تعالى واعتمد عليه ولا تلجأ إلى المخلوقين⁽²⁾ يريك العجائب. قال: فتبت على يد الشيخ، ورجعت إلى بلدي فما وصلتها حتى فتح الله عليّ بألوف الدنانير هـ.

وحكايات الأولياء اللحنين أكثر من أن تحصى، وذلك يدل على أنهم رأوا في الأمر سعة، وإلا لما كانوا على تلك الحالة. ومن يلحن في الفاتحة والقرآن يلحن في غيره من باب أولى، والقرآن أعظم من الحديث، ولا يقال: لعلمهم عجزوا لغلبة العجمة أو إغواز المعلم لأننا نقول: هذا نقل عن كثير ممن عرف اللسان المولدين في الحواضر، بحيث لا عجمة في ألسنتهم ولا مانع يمنعهم من التعلم لوجود المعلمين.

ومما يدل على الترخيص في لحن الحديث أن الفقهاء اختلفوا في إمامة اللاحن في الفاتحة أو غيرها [من القرآن سواء غير المعنى أم لا، وقالوا: محل الخلاف في العاجز الذي يقبل التعليم، ووجد معلماً، وإلا فلا خلاف في صحة الصلاة]⁽³⁾.

قال ابن رشد⁽⁴⁾: «الصحيح أن الصلاة تكره خلفه ابتداءً، فإن وقعت لم تجب إعادتها لأن القارئ لا يقصد ما يقتضيه اللحن، بل يعتقد بقراءته ما يعتقد بها من لا يلحن فيها، قال: ومن الحجة على ذلك ما روي أن رسول الله ﷺ مرَّ

(1) في ب: فمضى.

(2) ب: المخلوق.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(4) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد من أهل قرطبة أخذ الفقه عن ابن بشكوال، توفي سنة 595 هـ. ترجم له في الديباج ص 378-379، تاريخ قضاة الأندلس ص 111، شذرات الذهب 4/ 320.

بالموالي وهم يقرؤون القرآن ويلحنون فقال: «نعم ما قرأتم». ومرّ بالعرب وهم يقرؤون ولا يلحنون فقال: «هكذا أنزل» هـ.

فتأمل قوله لأن القاريء لا يقصد اللحن، فإنه يكاد أن يكون نصاً في مقصودنا من الترخيص في اللحن في الحديث، لأن الذي يقرأ البخاري مثلاً ويلحن فيه لا يقصد ما يقتضيه اللحن وإنما يقصد [ما يقتضيه] ⁽¹⁾ التعظيم والمعنى الصحيح الذي يقصده غير اللاحن، وقوله مرّ بالموالي وهم يلحنون الخ، الظاهر أن المراد بالموالي بلال، وصهيب، وسلمان، وأضرابهم كما ورد تسميتهم بذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ ⁽²⁾ الآية.

لطفة

يذكر أن سيدنا بلالاً رضي الله تعالى عنه كان ينطق بالشين المعجمة سينا، فيقول: أسهّد أن لا إله إلا الله، فمن ثم قال ﷺ: «سين بلال عند الله شين» ⁽³⁾، ذكره بعضهم. [وقال بعضهم: لا يثبت ذلك والله أعلم] ⁽⁴⁾.

ومما يدل على الترخيص للجاهل في اللحن في الحديث ما رواه أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم» فشق ذلك على أصحاب النبي ﷺ حتى عرف في وجوههم وقالوا: يا رسول الله أقلت كذا ونحن نسمع منك الحديث ونزيد وننقص ونقدم ونؤخر؟ فقال: «لم أعن ذلك، ولكن عنيت من كذب علي يريد عيبي وشين الإسلام» ⁽⁵⁾. ولا شك أن اللاحن في الحديث لا يريد عيبه ولا شين الإسلام فلا يدخل في الوعيد.

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(2) سورة الأنعام، الآية: 52.

(3) أورده السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة رقم (582) ص 294، وقال: قال ابن كثير: إنه ليس له أصل. وأورده أيضاً العجلوني في كتابه كشف الخفاء 1/ 564 رقم (1520).

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(5) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في مسنده المستخرج على صحيح مسلم حديث (33) 2/ 48، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير حديث (7599) 8/ 131 وفي سننه الأحوص بن حكيم ضعفه النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين ص 57 رقم 64، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال أحمد: لا يروى حديثه. وقال أبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. وقال علي ابن المديني: هو صالح، انظر هذه الأقوال في كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي 1/ 92-93. وقال العجلي عنه في كتابه تاريخ الثقات: لا بأس به، ص 58 رقم 50.

وبهذا يرد على الأصمعي فيما تقدم عنه [ومن تبعه، وإن قال الحاكم: هذا الحديث باطل، وأن في السند محمد بن فضيل بن عطية. وقد اتفقوا على كذبه، بل قال صالح: إنه يضع الحديث. فقد قال السخاوي: له طرق أخرى. رواه أحمد بن منيع في مسنده، والخطيب في كفايته من طريق خالد بن دريك⁽¹⁾ عن رجل من الصحابة⁽²⁾ هـ.

وقال في تحفة الحبيب للحبيب بما زاد على الترغيب والترهيب ما صورته.

وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من تقوّل عليّ ما لم أقل، أو انتمى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فليتبوأ بين عيني جهنم مقعداً»، قيل: يا رسول الله، وهل لها عينان؟ قال: «نعم، ألم تسمعوا إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَاثِرٍ يَبْعِدُ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾»⁽³⁾.

فكفنا عن الحديث، حتى أنكر ذلك من شأننا فقال لنا: «ما لي لا أسمعكم تحدثون؟»، قلنا: يا رسول الله وكيف نحدث وقد قلت [من تقوّل]⁽⁴⁾ الخ، ونحن لا نقيم الحديث، نقدم ونؤخر ونزيد وننقص، قال: «ليس ذلك عنيت، إنما عنيت من أراد عيبي وشين الإسلام»، رواه أحمد بن منيع ورواته ثقات هـ.

فتأمل قولهم: لا نقيم الحديث، الخ، فإنه مع الجواب بأداة الحصر يفيد ما نطلبه. ومما يدل على الترخيص في اللحن في الحديث، أن الأئمة كما في المعيار⁽⁵⁾ وغيره نصوا على أن من [شرط المفتي أن يكون عارفاً]⁽⁶⁾ بعلم العربية، وأن الخالي منها لا يعمل على فتواه، ومع هذا فإن غالب المفتين اليوم، بل غالب

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(2) خالد بن دريك، قال الحافظ ابن حجر: ثقة يرسل من الثالثة، تقريب التهذيب رقم (1630) 1-257.

(3) سورة الفرقان، الآية: 12. والحديث أخرجه ابن ماجه مختصراً في سننه من رواية أبي هريرة في المقدمة (4) باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ حديث (34) 1-14.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

(5) اسم الكتاب: المعيار المغرب، والجامع المغرب، عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في 13 مجلداً طبع بدار الغرب الإسلامي بيروت، والكتاب لعبد الواحد بن أحمد الونشريسي المتوفى سنة 955 هـ ترجم له في: دوحة الناشر من 52-54 رقم (36).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

القضاة يجهلون العربية ويعمل بفتاويهم، وإن قيل ببطلان ذلك لاتسع الخرق على الراقع، وأدى إلى فتنة وفساد عريض لعموم الجهل وغلبته، سيما في طلبة البوادي والقرى، [وكما وقع الترخيص في البابين للأحكام الشرعية يقع في الناشرين للآثار النبوية. وفي علم الحديث ما يشغل عن علم العربية وغيرها، ومن ثم قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: «علم الحديث لا يصلح إلا لمن قصر نفسه عليه، ولم يضم غيره إليه».

ومما يدل على الترخيص في اللحن⁽¹⁾ في الحديث، أن العلماء تحملوا رواية الحديث عن العامة الذين لا أنس لهم بالعربية. والظن الغالب: أن العامي لا يسلم من اللحن في الحديث⁽²⁾.

قال السخاوي: كان الحَجَّار⁽³⁾ عامياً لا يضبط شيئاً ولا يتعقل كثيراً، ومع هذا تداعى الأئمة والحفاظ إليه فضلاً⁽⁴⁾ عمن دونهم إلى السماع منه لأجل تفرده، بحيث سمع منه نحو مائة ألف أو يزيدون هـ.

وهذا الحَجَّار الذي ذكره، روايته أشهر من الشمس في رابعة النهار، وانكباب الأئمة عليها يؤذن بما ذكرنا. وانظر ترجمة الحجار في كتاب أعوان النصر للصدفي، فقد تحصل لنا من هذه الأدلة كلها أن اللحن في الحديث فيه رخصة واسعة لبعض أهل العلم، وأن من أراد قراءة الكتب الحديثية كالصحيحين والشمائل مثلاً ولا معرفة له بالعربية، وغرضه التبرك بها في خاصة نفسه أو يُسمعها لقوم بقصد التبرك، فليطلب نسخة من ذلك تكون صحيحة مقابلة مضبوطة، وما اعتراه من اللحن فيها فلا يؤاخذ به إن شاء الله اهـ.

وأما إن كان بقصد التصدر وطلب العلو فلا يحل. ومن هذا المعنى قراءة دلائل الخيرات، وكتاب تنبيه الأنام⁽⁵⁾، فإنهما اشتملا على أحاديث كثيرة، ولم

(1) سقط من: ب.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(3) قال الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: هذا الشيخ الحجار بينه وبين البغوي أربعة أنفس وهذا شيء لا نظير له في الأعصار، قال فيه السليمانى يتهم بسرقة الحديث. قلت: الرجل ثقة مطلقاً فلا عبرة بقول السليمانى: 202/4. واسمه يوسف بن أحمد بن أبي بكر الحجار.

(4) سقط من: ب.

(5) تنبيه الأنام كتاب مطبوع وهو لابن عظم التونسي القيرواني شبيه بكتاب دلائل الخيرات في الصلاة على النبي ﷺ.

تزل العامة [لا هجين بهما من غير نكير]⁽¹⁾ عليهم من العلماء في ذلك، وما ذلك إلا لأن العلماء رأوا في الأمر⁽²⁾ سعة، وبما ذكرنا تعلم أن ما نسب للشيخ سيدي المهدي⁽³⁾ الفاسي شارح دلائل الخيرات من الأولى للعامة أن يبدأوا قراءة الدليل من الأسماء النبوية، ولا يقرؤوا فصل فضائل الصلاة على النبي ﷺ لاشتماله على أحاديث ربما لحنوا فيها، محمول على الأفضل وإلا ففيه ما سمعت.

وأما المستملي - وهو المسمى بالقارىء في المجلس في عرفنا اليوم - فإن لحنه لا يغير المعنى، فلا بأس به كما قاله الإمام أحمد، وإن كان يغير المعنى، فإن كان الشيخ يصلح فساد فساداً فلا بأس أيضاً إلا إن تركه وتقديم غيره أولى⁽⁴⁾ كما تقدم. وإن [كان]⁽⁵⁾ لا يصلح فحكمه يعلم ما ذكرناه قبل، وكلامنا كله إنما هو في مجرد السرد⁽⁶⁾ للحديث، وقراءة ألفاظه من الجاهل بالعربية، وأما تفسيره والتكلم على معانيه فشيء آخر ليس من غرضنا في هذا التقييد التعرض له.

وقد علم أن القارىء للحديث باللحن فيه تفصيل، وقد ألمنا بأدلة في ذلك واضحة التفصيل، وأتينا بأنقال بعض عليها بالنواجد أهل التحصيل، وإذا كان اللحن من الخلاف بحيث ذكرنا فلا حسبة فيه ولا إنكار على متعاطيه، لأن الإنكار إنما يكون فيما أجمع على تحريمه كما نبه عليه الغزالي، والقرافي، وغيرهما، وأما ما اختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن كل مجتهد من العلماء في الفروع مصيب فليس أحد القولين أولى من [الآخر]⁽⁷⁾ إلا أن يكون مرتكب ذلك يعتقد تحريمه فينكر عليه [وما كنت أظن قبل أن أؤلف هذا التقييد أن أحداً من العلماء رخص في لحن الحديث حتى تصدित لهذا التأليف]⁽⁸⁾.

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

(2) سقط من: ب.

(3) هو أبو عبد الله محمد المهدي بن أحمد بن علي بن أبي المحاسن الفاسي، رأس العلم في الزهد والورع، توفي سنة 1109 هـ. ترجم له في التقاط الدرر ص 672-273، نشر المثنائي 3/ 80-83.

(4) في ب: أولاً.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(6) في ب: الرد.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

وما أحسن ما نقل البرزلي عن بعضهم: متى اتسع العلم قلَّ الإنكار، ومتى ضاق كثر الاعتراض.

وكان شيخنا الإمام أبو علي [الحسن]⁽¹⁾ بن رحال⁽²⁾ رحمه الله تعالى يقول: «حَمَلُ عمل الناس على قول ضعيف أولى من حملهم على الخطأ» هـ كلامه.

تذييل: قد علمت أن الحديث حكمه حكم القرآن فيجب على هذا تجويد حروف لفظ الحديث كما يجب تجويد القرآن.

قال ابن الجزري في النشر: وقد تكون القراءة بغير تجويد لَحْنًا.

وقسموا اللحن إلى جَلِيٍّ وخَفِيٍّ، فاللحن خَلَلٌ يطرأ على الألفاظ فيخل بها، إلا أن الجلي يخل إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين نقلوه من أفواه العلماء هـ.

ومقتضى كلامه في الطيبة أنه واجبٌ يأثم تاركه، وبهذا صرح غيره.

وقال شيخ شيوينا الأستاذ الشهير سيدي عبد الرحمن⁽³⁾ بن القاضي في كتابه الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع: «ومعرفة مخارج الحروف هي أثر من التجويد، ولا يعرفه إلا ذو نظر سديد، فمن خلا من ذلك فلا تجوز روايته وحجته داحضة وتلاوته ليست بقرآن بدليل بطلان صلاته عند الأئمة [الأئمة الأعيان]⁽⁴⁾ وهذه المسألة قد عمت بها البلوى فلا تكاد تجد محموداً للقرآن كما وصف الأئمة [فضلاً عن تجويد الحديث، وكان بعض الأسياف يبالي في ذم ذلك حتى صرح بأن القراءة بغير تجويد لا ثواب فيها، وأنها تجوز مع الجنب لأنها ليست من قراءة القرآن في شيء، وقد وقفت في ذلك على سؤال سئل شيخ مشايخ شيوينا الفقيه المحدث الصالح أبو عبد الله محمد بن سعيد المرغيثي⁽⁵⁾ صاحب

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ وجـ. الزيادة من: ب وهو ثابت في كتب مترجميه.

(2) أبو علي الحسن بن رحال المعداني التادلي له عارضة كبيرة في الفقه، توفي سنة 1140هـ/1727م. ترجم له في التقاط الدرر ص 338-340، نشر المثاني 3/ 295-294، الحياة الأدبية ص 205-207.

(3) أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي شيخ الجماعة في الإقراء بوقته، وله صيت بسوس، توفي سنة 1082هـ/1671م ترجم له في صفوة من انتشر ص 168، التقاط الدرر ص 188.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ وجـ. الزيادة من: ب.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد المرغيثي كان يتعاطى الطب ثم تركه بسبب إنسان أدخل =

المقنع، فأجاب ما نصه.

وأما من كان يقرأ [القرآن]⁽¹⁾ بلا تجويد على شيخه واستمر على ذلك، ولا يشتغل بتجويده ولا نوى ذلك، فقد ورد فيه سؤال من أهل سوس الأقصى من قبل أبي فارس السيد عبد العزيز⁽²⁾ بن أبي بكر بن يعقوب الرسموكي الجزولي رحمه الله تعالى إلى علماء مراکش، وكان شيخنا أبو مهدي السيد عيسى⁽³⁾ بن عبد الرحمن السكتاني حياً، وشيخنا السيد أبو بكر⁽⁴⁾ بن يوسف السكتاني حياً، وشيخنا سيدي محمد⁽⁵⁾ بن يوسف التينملي حياً، وشيخنا أبو العباس⁽⁶⁾ المريد حياً وغيرهم من كبار الطلبة الحذاق على سؤالهم هذا، وعلى مسألتهم هذه بعينها، فاتفقوا في أجوبتهم على المنع من قراءة القرآن بلا تجويد أصلاً، إلا إذا كان القارئ متعلماً مبتدئاً في التجويد على الشيوخ لم يقطع التعلم، وأما إذا اشتغل بالدنيا وأعرض عن السؤال عما يجهله من ذلك فهو فاسق لا تجوز قراءته ولا إمامته ولا شهادته حتى يتوب من قراءة القرآن بلا تجويد، وتوبته بأحد أمرين إما أن يشتغل بالتجويد على الشيوخ، وإما أن يترك قراءته أصلاً إلا ما فرض منه على المكلف كالفاتحة وسورتين من القرآن بعد تجويدها أيضاً، وإذا ترك القراءة أصلاً على سبيل التوبة فله أجر من يقرؤه بالتجويد وهو من المتقين الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁷⁾، والجواب كثير جداً، واقتصرنا لكم، وهذا حاصله.

وقد اشتمل هذا الجواب على تشديد شديد، وليس والله أعلم ذلك بسديد، وقد وقعت هذه المسألة بحاضرة فاس حفظها الله أيام إقامتنا فيها لطلب [العلم]⁽⁸⁾

= عليه قارورة البول للمسجد بقصد أن ينظر له فيها، توفي سنة 1089هـ ترجم له في صفوة من انتشر ص 177-179، النقاط الدرر ص 206، نشر المثنائي 2/ 241.

(1) ما بين المعقوفين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(2) عبد العزيز بن أبي بكر بن أحمد بن يعقوب الرسموكي البورجي، مات غريقاً في وادي هشتوك سنة 1065هـ ودفن بشتوك. ترجم له في وفيات الرسموكي ص 15 رقم 44.

(3) توفي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني سنة 1062هـ ترجم له في نشر المثنائي 2/ 59-60.

(4) توفي أبو بكر بن يوسف السكتاني سنة 1062هـ، له ترجمة في نشر المثنائي 2/ 66.

(5) توفي محمد بن يوسف التينملي سنة 1048هـ، صفوة من انتشر ص 136.

(6) أبو العباس أحمد بن علي المسالفي المريد، توفي سنة 1040هـ ترجم له في صفوة من انتشر ص 110-111.

(7) سورة المائدة، الآية: 27.

(8) ما بين المعقوفين سقط من: أ و ج. وفيهما: للطلب. التصويب من: ب.

فكان من أشياخنا من شدد منهم، ومنهم من خفف، وكان من المخففين في أمر التجويد شيخنا الأستاذ حامل راية الإقراء في عصره، مع المشاركة في الفنون أبو سرحان سيدي مسعود⁽¹⁾ بن جَمُوح رحمه الله تعالى فقال: إن النبي ﷺ كان أفصح الخلق وأتقنهم لتجويد القرآن، والصحابة رضي الله عنهم كانوا دونه في ذلك، ولم يكلفهم أن يجودوا مثله، بل اكتفى منهم بما في طباعهم. وكذلك الصحابة لم يكلفوا التابعين من الأعاجم وغيرهم أن يجودوا مثلهم، بل اكتفوا منهم بما في وسعهم ومقدورهم، وكذا التابعون إلى هلم جرا. فكيف نكلف اليوم أن نجود مثل الصحابة وهم الفصحاء الألسن، والبلغاء الأذهان، هذا من شبه التكليف بما لا يطاق. هـ.

[وقد]⁽²⁾ سمعت صاحبنا الفقيه شيخ الإقراء بالديار الفاسية أبا العلاء الحسين رحمه الله تعالى يقول: «إن قراءة القرآن⁽³⁾ اليوم لا بأس بها على ما هي عليه، بدليل: أن سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان في ليلة واحدة يقرأ القرآن كله ولا يتيسر له ذلك إلا مع إسراع شديد يخل بالأداء المطلوب، ولم يكن ذلك منه على سبيل خرق العادة، فإن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا قدوة للعباد، ولم تكن أمورهم جارية إلا على ظاهر الشرع، ولم يسلكوا فيها خرق العادة لأن الله جعلهم نجوماً يهتدى بهم هـ.

وما ذكره من قراءة سيدنا علي القرآن في ليلة لم أقف عليه.

والذي ذكره [ابن حجر]⁽⁴⁾ في فتح الباري عن أبي جمرة الضُّبَعي⁽⁵⁾ قال: قلت لابن عباس: إني رجل سريع القراءة، إني لأقرأ القرآن في ليلة، الحديث. وأبو جمرة تابعي جليل فيه أسوة.

قلت: وانظر قول ابن سعيد في جوابه المتقدم فهو فاسق لا تجوز إمامته،

(1) لعله هو أبو سرحان سيدي مسعود بن محمد المتوفى سنة 1031هـ، دفن خارج باب الجيسة فاس. صفوة من انتشر ص 48-49 طبعة حجرية.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(3) في ب و ج: الناس.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(5) أبو جمرة الضُّبَعي بضم المعجمة وفتح الموحدة اسمه نصر بن عمران بن عصام مشهور بكنيته، ثقة ثبت، توفي سنة 128هـ. ترجم له في تهذيب التهذيب 431/10، التقريب 244/2.

وقول ابن القاضي بدليل بطلان صلاته، الخ. فإنه خلاف ما نص عليه غير واحد.
قال الزرقاني⁽¹⁾ [عند قوله]⁽²⁾: وكره اقتداءً بلاحن لحناً خفيفاً، ويقال له:
خفي وهو خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى أو الإعراب كرفع المجرور ونصبه،
كما للأنصاري على الجزرية فإن فيه الخلاف المتقدم هـ. فظاهره أن التجويد
مستحب لا واجب، وكيف يُفسَّق تارك المستحب فقد تحصل لنا الترخيص في ترك
تجويد القرآن⁽³⁾ والحديث [كما قالته الأئمة رضي الله عنهم]⁽⁴⁾.

❧ لائحة وفيها [إحدى عشرة فائدة]⁽⁵⁾

الفائدة الأولى:

شاع عند الناس أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ البخاري أو غيره من كتب
الحديث حتى تكون عنده الإجازة فيه، وإن لم تكن عنده فلا تجوز له قراءته،
ويقع بسبب هذا⁽⁶⁾ إنكار على متعاطيه من غيرها وإن كان حصل المهم من
المطلب وغذي بلبان كلام العرب، وهذا أيضاً جهل وغباوة لأن الإجازة ليست
شرطاً في التصدر لقراءة الحديث ولا غيره.

قال الحافظ السيوطي في الإتقان: الإجازة غير شرط في جواز التصدر
للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك، وإن لم يجزه أحد،
وعلى ذلك السلف الأولون والصدور الصالح، وكذلك في كل علم.

وفي الإقراء والإفتاء خلافاً لما يتوهمه الأغبياء من اعتقادهم كونها شرطاً،
وإنما اصطلاح الناس على الإجازة لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد
الأخذ من المبتدئين ونحوهم لقصور مقامهم عن ذلك، والبحث عن الأهلية قبل
الأخذ شرط، فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز [له]⁽⁷⁾ الأهلية هـ.

(1) هو محمد بن عبد الباقي الزرقاني، توفي سنة 1122 هـ، الفكر السامي 2/ 338، شجرة
النور ص 317.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(3) في ج: القراءة.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: أ، ج. الزيادة من: ب.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(6) في ب و ج: ذلك.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

نعم، من وجد مثلاً نسخة صحيحة من البخاري ولا رواية له فيها ولا تحملها بشيء من أنواع التحمل الثمانية التي الإجازة نوع منها، هل يجوز له قراءتها أو لا؟.

فحكى الحافظ ابن حجر في تقريب الإسناد: الإجماع عليه، ونحوه ما قاله الإمام ابن خير⁽¹⁾ [الأموي، وهو خال الإمام السهيلي، أنه اتفق العلماء]⁽²⁾ على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا حتى يكون ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات، لقوله: «من كذب علي متعمداً...» الحديث، هـ.

[وناقشه شيخ الإسلام زكرياء بأن في مطابقة دليله لمدعاه نظراً، إذ لا يقال عمن نقل عن صحيح البخاري حديثاً ولا رواية له به أنه كذب على النبي ﷺ هـ. وبهذا يرتفع الحرج عن الذين يقرؤون مثلاً دليل الخيرات وفيه أحاديث، فعلى مناقشة زكرياء لا شيء عليهم، وعلى كلام ابن خير لا يحل لهم إلا برواية وهو حرج عظيم]⁽³⁾.

تنكيت: قال السيوطي في الإتقان: هل يكون حكم القرآن كذلك، أي فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ، لم أر في ذلك نقلاً، والظاهر أنه لا يشترط هـ.

قلت: وفيه نظر، فإن المسألة سُئِلَ عنها أبو محمد القرطبي هل يحتاج في القرآن إلى إسناد؟ فأجاب: بأنه يحتاج فيه إلى الإسناد، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وتعقبه الأستاذ أبو علي الرندي⁽⁴⁾ وشنع عليه في ذلك جداً، لأن الإسناد إنما يكون في الأخبار المنقولة [نقل أحاد]⁽⁵⁾، وأما القرآن فمتواتر قطعي، فالقول

(1) هو أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي اللمتوني الإشبيلي المالكي الحافظ خال أبي القاسم السهيلي، مؤلف الروض الأنف سابق الذكر، توفي سنة 575هـ، الرسالة المستطرفة ص 137.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(4) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد بن عمر الأزدي المعروف بالرندي، روى عن أبي زيد السهيلي، توفي سنة 616هـ/1219م. ترجم له في فهرس الفهارس 1/429-430 رقم 215.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. التكملة من: ب و ج.

بأنه لا بد فيه من الإسناد يلزم عليه أن يكون منقولاً أحاداً، وهو خلاف الإجماع، وأطال في ذلك نحو ورقتين وهذا حاصله.

وسئل بعض الشيوخ عن جواب القرطبي [ومناقضة أبي علي أيهما أصوب فأجاب: بأن الصواب مع القرطبي]⁽¹⁾ لأن السائل سأله عن مصحف الإمام الذي نقله الناس نقل تواتر بالقراءة والكتابة فهل يفتقر القارئ إذا قرأه من أوله إلى آخره إلى إسناد، أو يكفي بكونه منقولاً نقلاً يوجب العلم؟ وقد ذهب إلى هذا كثير من قراء⁽²⁾ أهل الآداء، وهو ابن مقسم، فقال: يجوز للعالم بالعربية [والمعاني القرآنية أن يقرأ برأيه على ما تقتضيه العربية والمعاني التفسيرية، ولا يحتاج إلى إسناد، فسأله السائل: أيجوز إلى إسناد في القرآن؟ فقال له: لا تفهم ما ذهب إليه ابن مقسم وهو مذهب فاسد مخالف لما عليه سلف الأئمة]⁽³⁾ هـ. نقله في جامع المعيار للونشريسي.

الفائدة الثانية:

من الأمور التي تعرض في سرد الحديث قراءته بالطبوع والألحان التي تخل ببعض آدائه.

قال السخاوي لما تكلم على اللحن في الحديث والترهيب منه، وألحق بعض المتأخرين في الوعيد من قرأ الحديث بالألحان والترجيع الباعث على إشباع الحرف المكسب للفظه سماجة⁽⁴⁾ وركاكة، لأنه عليه الصلاة والسلام بريء من ذلك.

وروي أن عمر رضي الله عنه قال لشخص كان يطرب في أذانه: إني أبغضك في الله وللخوف من الوعيد. هـ.

ويجري فيه ما جرى في التطريب بالقرآن، إذا كان يخرج عن النهج القويم، فمنهم من حرمه.

وحكي عن الإمام السرخسي⁽⁵⁾ أنه لا يضر التمثيط مطلقاً.

(1) ما بين المعقوفين سقط من: أ. التكملة من: ب و ج.

(2) ب و ج: كبراء.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(4) سماجة: فبحاً. القاموس المحيط مادة «سماج» ص 177.

(5) هو محمد بن أحمد السرخسي حنفي المذهب، توفي أواخر القرن الخامس الهجري.

ترجم له في الفكر السامي 2/ 209 رقم 508.

وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة، قال في الفتح: وهذا شذوذ لا يعرج عليه، وإذا كان لا يخرج منه فلا شك أنه مطلوب، هـ.

الفائدة الثالثة:

رفع الصوت في مجلس الحديث والقارىء يقرأ لا ينبغي له وهو مخل بالأدب، لأن رفع الصوت على حديثه ﷺ كرفعه عليه في حياته، وحرمة ميتاً كحرمة حياً⁽¹⁾. وقد هتك الستر في هذا في مجالس العصر، فلا تجد لهم تعظيماً لما عليه حلّقوا، ولا يبالون مما لأجله أخذوا.

ومقتضى كلام أبي بكر بن العربي وجوب ذلك، فإنه قال: يجب أن لا ترفع عند قراءة حديثه الأصوات، فإذا قرىء كلامه وجب على كل حاضر أن لا يرفع صوته عليه، ولا يعرض عنه كما كان يلزمه ذلك عند تلفظه به. وكلامه المأثور بعد موته مثل كلامه المسموع من لفظه الشريف، هـ.

قال شارح المواهب: ولعله أراد بالوجوب تأكيد النذب.

وحكى السخاوي عن أبي المحب الحافظ أنه قال: «كنا نسمع الحديث ونحن صغار، فربما ارتفعت أصواتنا في بعض الأحيان والقارىء يقرأ فلا ينكر علينا من حضر المجلس من كبار الحفاظ كالهندي والبرزالي وغيرهم من العلماء».

وحكى ابن الأثير⁽²⁾ عن القاضي سليمان بن حمزة أنه زجر في مجلسه الصبيان عن اللعب فقال: لا تزجرهم، فإنما سمعنا مثلهم، هـ.

فانظر هذا، فهل يدل على الترخيص للصغار أو يلحق بهم غيرهم فيه.

(1) عن إبراهيم بن المنذر قال: سمعت معن بن عيسى يقول: كان مالك بن أنس رحمه الله عليه إذا أراد أن يحدث بحديث رسول الله ﷺ اغتسل وتبخر وتطيب فإذا رفع أحد صوته عنده قال: أغضض من صوتك فإن الله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ سورة الحجرات، الآية: 2، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت النبي ﷺ. إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك ص 44-45.

(2) هو أثير الدين أو مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الشيباني الجزري الموصلي الشافعي المتوفى سنة 606 هـ. الرسالة المستطرفة ص 156، شذرات الذهب 23/22/5.

الفائدة الرابعة:

لا بأس بسرّد الحديث بسرعة من غير إدماج ألفاظه ولا هذّمة⁽¹⁾ بها. وقد شاع في هذا الوقت، فتجد القارئ يهده هذ الشعر، ويُسرّعُ إسرَاعاً لا يكاد يتبين معه شيء.

لكن نقل عن جماعة من الحفاظ ما يفيد الرخصة في ذلك، فقال الذهبي⁽²⁾: كان شيخنا ابن أبي الفتح يسرع في القراءة ويعرب، لكنه يدغم بعض ألفاظه، وكان شيخنا أبو العباس⁽³⁾ بن تيمية يسرع ولا يدغم إلا نادراً، وكان المزني يُسرّع ويُبين وربما تتمم يسيراً.

قال السخاوي⁽⁴⁾: وممن وُصِفَ بسرعة السرد مع عدم اللحن والدمج البرزالي، ومن قبله الحافظ الخطيب، بحيث قرأ البخاري على إسماعيل بن أحمد النيسابوري رواية الكشميهني في ثلاثة مجالس، اثنين منها في ليلتين كان يتبدىء القراءة وقت المغرب ويختم عند صلاة الفجر، والثالث من ضحوة النهار إلى طلوع الفجر.

قال الذهبي: وهذا لا أعلم أحداً في زماننا يستطيعه.

وقد قرأه شيخنا ابن حجر في أربعين ساعة فلكية، وصحيح مسلم في [أربعة مجالس]⁽⁵⁾ سوى الختم من نحو يومين وشيء. فإن كل مجلس كان من باكر النهار إلى الظهر هـ.

وقال في الجواهر والدرر: وما وقع لابن حجر في قراءة مسلم أجلّ مما وقع لشيخه المجد اللغوي صاحب القاموس⁽⁶⁾، فإنه قرأه بدمشق بين بابي النصر

(1) سقط من: ت.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي المشهور بالذهبي، شيخ المحدثين محدث الشام أخذ عن أزيد من ألف ومائتين من الأعلام، توفي سنة 748 هـ ترجم له في الدرر الكامنة 3/ 426، البداية والنهاية 14/ 225.

(3) أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية من أمهر أهل وقته في علوم الدين وأعرف الناس بالقرآن العظيم، وأحفظهم للسنّة وأنقنهم للتفسير، توفي سنة 728 هـ. ترجم له في البدر الطالع للشوكاني 1/ 63-72، الدرر الكامنة 1/ 154-170.

(4) سقط من: أ. الزيادة من: ب و ج.

(5) ما بين قوسين في: ب و ج: أربعين مجلساً. التصويب من: ب. وهو الثابت.

(6) صاحب القاموس هو محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة 817 هـ. ترجم له في الشذرات 7/ 126-131، البدر الطالع 2/ 28.

والفرج تجاه نعل النبي ﷺ على ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن جهمذ في ثلاثة أيام متواليات ففرح بذلك غاية الفرح وأنشد في ذلك ثلاثة أبيات يقول فيها:

قرأت بحمد الله جامع مسلم بجوف دمشق الشام كرسى إسلام
على ناصر الدين الإمام ابن جهمذ بحضرة حفاظ مشايخ أعلام
وتم بتوفيق الإله وفضله قراءة ضبط في ثلاثة أيام

وهذا كله يدل على أن في السرد مع الإدماج رخصة لأن استكمال البخاري ومسلم في تلك المدة لا يخلو من ذلك.

وقال ابن دقيق العيد: تسامح القراء في هذه الأعصار المتأخرة في ذلك، وصار القارئ يستعجل استعجالاً يمنع السامع من إدراك حروف كثيرة، بل كلمات هـ.

وقد نص العراقي⁽¹⁾ في ألفيته على طلب الترتيل في الحديث [وحملة السخاوي على الاستحباب، ولعل تطويل أولئك الأئمة بمجلس الحديث كان لعلمهم بأن الحاضرين لا يسأمون منه وإلا فقد نصوا على استحباب تقصير مجلس الحديث].

وقال الزهري⁽²⁾: إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب⁽³⁾. هـ.

الفائدة الخامسة:

نبغ في هذا الزمان قوم من المتطلبة إذا سردوا البخاري مثلاً قالوا: حدثنا فلان، ولا ينطقون بقال في أضعاف ذلك وهو خطأ من فاعله، لأن الذي جرى به العمل عندنا أن قال لا يرمز لها كما يرمز لحدثنا بل تسقط خطأ، ولا بد من النطق بها لفظاً كما قاله ابن الصلاح والعراقي، لأن الأصل الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفعل فهو مضمّر، والإضمار خلاف الأصل،

(1) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن زين الدين العراقي نشأ نشأة صالحة وحفظ كثيراً من متون الفقه والحديث. توفي سنة 806 هـ. ترجم له في البدر الطالع 1/ 74-72، رقم 41، حسن المحاضرة 2/ 307.

(2) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري فهو أول من دَوّن الحديث، توفي سنة 124 هـ/ 742 م. انظر مصادر ترجمته: تاريخ التراث العربي 1/ 452.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. وهو ثابت في: ب و ج.

وهذا هو الصواب، [وقد صرح الشهاب عبد اللطيف ابن المرحّل النحوي بإنكار اشتراط التلفظ فقال: وأنه يكفي الاقتصار على النطق برمزها فإنهم يرمزون له بالقاف المُعرّفة. ومثله للكرماني، ونظر فيه ابن حجر فانظره]⁽¹⁾.

الفائدة السادسة:

من المسائل التي أوصى بها الأُشياخ أن القاريء عند كل حديث يقول: وبإسنادنا حدثنا الخ، أو يقول: وبه حدثنا، والضمير يعود للسند وهذا مما جرى به عمل الأُشياخ، وبه يخرج من عهدة الخلاف، لأن النسخة التي يكون إسناد راويها واحداً كنسخة همام⁽²⁾ بن منبه عن أبي هريرة، رواية عبد الرزاق⁽³⁾ عن معمر عن همام، وكنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه⁽⁴⁾ عن جده، وكنسخة البخاري مثلاً اليوم عندنا، فإن الفقيه تجده يتحملها عن شيخه فلان عن فلان إلى البخاري، فهذا سند واحد فبعضهم أوجب إعادة الإسناد في كل حديث، وهو شذوذ.

وبعضهم قال: الأحوط أن يعيد سند شيخه في كل متن⁽⁵⁾ حتى يبلغ البخاري. واختار المتأخرون أن يذكر الشيخ سنده للبخاري في مجلس الابتداء، ثم يحيل [بقوله وبالسند وبه، وبعضهم يذكر السند في أول الحديث من مجلس كل يوم]⁽⁶⁾ ثم يحيل عليه لكن الأول هو الذي رأيناه من بعض أُشياخنا. ورأيت بعضهم لا يذكر القاريء عنده شيئاً من ذلك إلا في أول يوم، ورأيت بعضهم يعيد السند أيضاً يوم الختم، وهو كما قال العراقي احتياطاً، لكن لا يرفع الخلاف المذكور.

الفائدة السابعة:

قال السيوطي في الأنموذج: قراءة حديث النبي ﷺ عبادة يثاب عليها كقراءة

- (1) ما بين المعقوفتين سقط من: أ. وهو ثابت في: ب وج.
- (2) همام بن مُنْبَه بن كامل الصنعاني، روى عن أبي هريرة ومعاوية وعبد الله بن عباس وغيرهم، وأشهر تلاميذه ورواته هو معمر بن راشد. توفي سنة 101هـ/719م، تهذيب التهذيب 67/11.
- (3) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الجُمَيري، مولا هم الصنعاني المتوفى سنة 211هـ صاحب المصنف.
- (4) سقط من: ب.
- (5) في ب وج: مرة.
- (6) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

القرآن، في إحدى الروايتين. والرواية الثانية اختصاص ذلك بالقرآن لأننا نتعبد بألفاظه والحديث بمعانيه، ولذلك جازت روايته بالمعنى للعارف، ولا يجوز ذلك في القرآن مطلقاً. نقله الشيخ محمد الزرقاني في شرح المواهب ومنه نقلت. هـ.

الفائدة الثامنة:

جرت عادة المستملين للحديث أن يبدأوا ب: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، فيجعلون الحديث كالقرآن. وسمعت من ينكر ذلك ويقول: الاستعاذة إنما أمرنا بها عند قراءة القرآن لا الحديث، والذي رأينا عليه القرآن في مجالس شيوخنا [يبدؤون بها]⁽¹⁾ من غير إنكار منهم عليهم، ولم أقف في ذلك على نص ولا يبعد أن يجري الأمر فيها على الخلاف في كون الحديث كالقرآن.

الفائدة التاسعة:

ذكر السيوطي⁽²⁾ في الإتقان: أن قراءة القرآن لا تحتاج إلى نية كسائر الأذكار إلا إذا أُنذرها خارج الصلاة فلا بد من نية النذر أو الفرض، ولم أقف في الحديث على نقل، والظاهر أنه كما قبله.

الفائدة العاشرة:

وقع [لنا]⁽³⁾ في قراءة الحديث مع الاتكاء، مسلسل رويناه بالإجازة عن أשיاخنا، فأحببت ذكره تكميلاً للفائدة، ولمناسبة المقام، فأجازني شيخنا الفقيه الصوفي أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفاسي قال: قرأت على أبي الجمال الجزائري وهو متكىء، قال: قرأت على الشهاب أفندي شارح الشفا وهو متكىء، قال: قرأت على الشمس العلقمي وهو متكىء، قال: قرأت على الحافظ السيوطي وهو متكىء، قال: قرأت على أبي القاسم الهاشمي وأبي حامد المخزومي وكل منهما متكىء، قال: قرأت على أبي الخير المقري وهو متكىء، قال: قرأت على حمود بن خليفة وهو متكىء، قال: قرأت على الشريف الدمياطي وهو متكىء، قال: قرأت على أبي محمد بن ظافر وهو متكىء، قال: قرأت على أبي طاهر

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: ج.

(2) اسمه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، توفي سنة 911هـ. صاحب كتاب الإتقان في علوم القرآن.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ب. الزيادة من: ج.

السلفي وهو متكىء، قال: قرأت على أبي الفتح القزنوي وهو متكىء، قال: قرأت على أبي الحسن الدينوري وهو متكىء، قال: قرأت على أبي القاسم السهمي وهو متكىء، قال: قرأت على أبي الحسن القزويني وهو متكىء، قال: [قرأت على أبي الحسن الطبري]⁽¹⁾ وهو متكىء، قال: قرأت على أبي الملاء الكوفي وهو متكىء، قال: قرأت على عاصم بن علي وهو متكىء، قال: قرأت على الليث بن سعد وهو متكىء، قال: قرأت على أبي بكر بن الفرات وهو متكىء، قال: قرأت على سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه وهو متكىء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حَسَنَ الله خَلْقَ رَجُلٍ وَلَا خُلُقَهُ فَتَطَعُمُهُ النَّارُ»⁽²⁾.

وهذا يدل على جواز الاتكاء عند قراءة الحديث، وإن كان الأفضل الجلوس بتواضع وخشوع، ولعل أولئك الأكابر كان اتكأهم لعذر.

قال السخاوي: وربما [تعرض]⁽³⁾ للمحدث ضرورة لا يتمكن معها من الجلوس، فلا حرج في القراءة عليه وهو متكىء [أو نحوه]⁽⁴⁾.

قال ابن عساكر: كنت أقرأ على الفزاري، فمرض، فنهاء الطبيب عن الإقراء، وأعلمه أنه سبب الزيادة في مرضه، فلم يوافق على ذلك بل وكنت أقرأ عليه وهو ملقى على فراشه إلى أن عوفي.

وكذا قرأ السلفي وهو متكىء لدماميل كانت في معدته على شيخه أبي طالب⁽⁵⁾، وغضب الشيخ لعدم علمه بالعذر. هـ.

الفائدة الحادية عشر:

أنشدني إجازة شيخنا الفقيه الحافظ أبو الحسن⁽⁶⁾ علي بن أحمد الفاسي الحريشي رحمه الله قال: أنشدني أبو سالم في عموم إجازته، قال: أنشدني الشيخ

(1) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

(2) أورده السيوطي في الجامع الصغير حديث (7893) ص 482 وعزاه إلى الطبراني في معجمه الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان، من رواية أبي هريرة.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من: أ و ج. الزيادة من: ب.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من: ب.

(5) في ب: أبي الخطاب.

(6) أبو الحسن علي بن أحمد الفاسي، ولد بفاس سنة 1042 هـ وتوفي سنة 1142 هـ بالمدينة المنورة، ترجم له في سلك الدرر 3/ 198 رقم 489، فهرس الفهارس 1/ 342-344 رقم 142.

علي الأجهوري قال: أنشدني أبو حفص عمران⁽¹⁾ [أن الحاتم]⁽²⁾ قال: أنشدني جلال الدين السيوطي قال: أنشدني حافظ الحفاظ ابن حجر شارح البخاري في عموم أذنه قال: أنشدني أبو إسحاق التنوخي، قال: أنشدني أبو نصر محمد بن محمد بن محمد بن هبة الله الشيرازي⁽³⁾ قال: أنشدني جدِّي أبو نصر، قال: أنشدني الإمام أبو القاسم بن عساكر الدمشقي الشافعي لنفسه هذه الأبيات:

واظب على جمع الحديث وكثبه	واجهد على تصحيحه في كُتبه
واسمعه من أربابه نقلاً كما	سمعوه من أسيانهم تسعد به
واعرف ثقات رواته من غيرهم	كيما تميز صدقه من كذبه
فهو المفسر للكتاب وإنما	نطق النبي لنا به عن ربّه
وتفهم الأخبار تعلم حله	من حرمه مع فرضه من نفعه ⁽⁴⁾
وهو المبين للعباد بشرحه	سير النبي المصطفى مع صحبه
وتتبع العالي الصحيح فإنه	قرب من الرحمن تحظى بقربه
وتجنب التصحيف فيه فربما	أدى إلى تهذيبه بل قلبه
واترك مقالة من لحاك بجهله	عن كتبه أو بدعة في قلبه
فكفى المحدث رفعة له يرتضى	ويعدُّ من أهل الحديث وحزبه

انتهى .

(1) ب: عمر بن الحلبي .

(2) ما بين المعقوفتين سقط من: ب .

(3) في ب: الفاسي .

(4) في ب و ج: ندبه .

مراجع ومصادر

- أ -

- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن أحمد القيسي الشهير بابن ناصر الدين، المتوفى سنة (840هـ) تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى السنة 1415هـ / 1995م.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني لأبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري، المتوفى سنة (614هـ) دار عمار، عمان، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى سنة 1985.
- التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، لمحمد بن الطيب القادري، ت (1187هـ) تحقيق هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 1403هـ / 1983م.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر المتوفى سنة (852هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة طبق النسخة المطبوعة سنة 1853م في بلدة كلكتا بمصر.
- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تأليف العباس بن إبراهيم السملالي قاضي مراكش، ت (1959م) راجعه عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة المكية الطبعة الثانية، الرباط 1422هـ / 2001م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة السنة 1979.
- الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني المتوفى سنة (356هـ) تحقيق سمير جابر، دار الفكر بيروت.

- الإفراني وقضايا الثقافة والأدب في مغرب القرنين 17 و18 الدكتور محمد العمري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، السنة 1412هـ/ 1992م.

- إيلينغ قديماً وحديثاً، تأليف محمد المختار السوسي، تعليق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية الرباط 1386هـ/ 1966م.

- ب -

- البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، بيروت السنة 1978.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني ت (1250هـ) مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى السنة 1348هـ.

- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

- ت -

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ت (463هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى السنة 1997.

- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1977).

- تاريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ت (261هـ) وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى السنة 1405هـ/ 1984.

- التاريخ الصغير للبخاري ت (256هـ) تحقيق محمود إبراهيم زيد، دار الوحي، حلب، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبع سنة 1976م.

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي للعلامة عبد الرحمن بن حسن الجبرتي ت (1237م) صححه ووضع إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، السنة 1417هـ/ 1997م.

- تاريخ قضاة الأندلس للشيخ أبي الحسن النباهي، دار الآفاق الجديدة،

بيروت، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، الطبعة الخامسة السنة 1403هـ/ 1983م.

- التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي المعروف بابن الزيات ت(617هـ) تحقيق أحمد توفيق الطبعة الثانية، السنة 1997 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، السنة 1413هـ/ 1993م.

- تهذيب التهذيب لابن حجر.

- ج -

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي ت(911هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى السنة 1410هـ/ 1990م.

- جامع الكرامات العلية في طبقات السادة الشاذلية، لأبي علي الحسن بن محمد بن قاسم الكوهن الفاسي ت(1347هـ) وضع حواشيه مرسي محمد علي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى السنة 1422هـ/ 2001م.

- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، لأحمد ابن القاضي المكناسي ت(1025م) دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1974.

- الجيش العرمم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الكنسوسي ت(1294هـ) تقديم وتحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش.

- ح -

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي ت(911هـ) دار الكتب العلمية بيروت، وضع حواشيه خليل منصور، الطبعة الأولى السنة 1418هـ/ 1997.

- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، للدكتور محمد الأخضر، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى السنة 1977.

- د -

- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي ت (1025هـ) مكتبة دار التراث القاهرة، تحقيق محمد الأحمد أبو النور.

- الدرر المرصعة بأخبار أعيان درة لمحمد المكي بن موسى الناصري، مخطوط عدد 265 ك الخزانة العامة، الرباط.

- دليل مؤرخ المغرب الأقصى، تأليف عبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري ت (1982) دار الكتاب الدار البيضاء، الطبعة الثانية الجزء الأول طبع سنة 1960، والجزء الثاني طبع سنة 1965.

- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد ابن عسكر الحسن بن الشخشاوني ت (986هـ) تحقيق محمد حجي، دار المغرب الرباط 1396هـ / 1976م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن نور الدين ابن فرحون المالكي ت (799هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى السنة 1417هـ / 1996م.

- ذ -

- ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق وتعليق الشيخ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

- ر -

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام الشريف محمد بن جعفر الكتاني ت (1345هـ) دار البشائر الإسلامية الطبعة الرابعة السنة 1406هـ / 1986م، لبنان، بيروت. كتب مقدمتها ووضع فهرسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي.

- الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة، لأبي الربيع سليمان الحوات ت (1231هـ) تحقيق عبد العزيز تيلاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى السنة 1994م.

- الرياحين الوردية في الرحلة المراكشية، محمد المكي بن موسى الناصري، مخطوط عدد 88ج، الخزانة العامة.

- ز -

- الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، تأليف محمد حجي ت(2003م) طبعة ثانية السنة 1409هـ/ 1988 مكتبة الطالب المكناسي، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

- الزاوية الشرقاوية زاوية أبي الجعد إشعاعها الديني والعلمي، تأليف أحمد بوكاري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء السنة 1985م.

- س -

- السعادة الأبدية في التعريف برجال الحضرة المراكشية، لمحمد بن محمد بن الموقت المراكشي ت(1950م) طبعة حجرية.

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي ت(1206هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، السنة 1418هـ/ 1997م.

- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت(279هـ) دار الفكر، بيروت 1414هـ/ 1994م.

- ش -

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف ت(1940م) دار الفكر، بيروت.

- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ت(1089هـ) المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

- شعب الإيمان للبيهقي ت(458هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى السنة 1410هـ، تحقيق محمد سعيد بسيوني زغلول.

- ص -

- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأحمد بن علي القلقشندي ت (821هـ) تحقيق د يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق 1978م.
- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل ت (256هـ) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى السنة 2002م. طبع في مجلد واحد بعناية صدقي جميل العطار.
- صحيح مسلم للإمام مسلم ت (261هـ) الطبعة الأولى السنة 2002 دار ابن رجب، طبع في مجلد واحد مصر.
- صفة الصفوة للإمام ابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ت (597هـ) المكتبة التجارية، مكة المكرمة، بدون ذكر سنة الطبع.
- صفوة من انتشر في صلحاء القرن الحادي عشر، لمحمد بن عبد الله الإفرائي المراكشي الملقب بالصغير المتوفي ما بعد (1155هـ) طبعة حجرية.

- ض -

- الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ت (303هـ) تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى السنة 1405هـ / 1985م.
- الضعفاء والمتروكين لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ت (597هـ) تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى السنة 1406هـ / 1986م.

- ط -

- طبقات الشاذلية الكبرى، لمجد الدين الطعمي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ / 1996م.

- ف -

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تأليف محمد الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ت (1376هـ) اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى السنة 1416هـ / 1995م.

- فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة، تأليف الدكتور عبد الله المرابط الترغي، الطبعة الأولى مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، السنة 1999.

- فهرسة أبي القاسم العميري المكناسي، مخطوط الخزانة العامة عدد 1361ك.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، تأليف عبد الحسين بن عبد الكبير الكتاني، ت (1962م) باعتناء الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، السنة 1402هـ / 1982م.

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- ق -

- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (817هـ) دار الفكر السنة 1415هـ / 1995م، بيروت، لبنان.

- ك -

- كشف الخفاء لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ت (1162هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت السنة 1405هـ الطبعة الرابعة تحقيق أحمد القلاش.

- كشف الظنون لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ت (1067هـ) دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ / 1992م.

- الكفاية في علم الرواية للحافظ المحدث أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت.

- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تأليف أحمد بابا التنبكتي، دراسة وتحقيق الأستاذ محمد مطيع.

- ل -

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون ذكر سنة الطبع.

-٢-

- مؤرخو الشرفاء، تأليف ليثي پروفنصال، تعريب عبد القادر الخلادي، الرباط 1397هـ/1977م، دار المغرب.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت(518هـ) دار المعرفة، بيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني ت(430هـ) دار الكتب العلمية بيروت، السنة 1996 الطبعة الأولى، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله، طبع الكتاب سنة 1392هـ/1972م.
- معجم المطبوعات العربية والمعرية جمعه ورتبه يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، لبنان، بدون ذكر سنة الطبع.
- معجم المطبوعات المغربية لإدريس الماحي الإدريسي القيطوني، مطابع سلا، السنة 1988.
- المعسول للمختار السوسي، مطبعة الشمال الإفريقي، الرباط عام 1380هـ/1961م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت(902هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية السنة 1414هـ/1994م.
- مقدمة نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، الطبعة الأولى السنة 1998 مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- المناهل، عدد خاص بمؤرخي الدولة العلوية الشريفة عدد 36، السنة 1987.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت(748هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، السنة 1995 الطبعة الأولى، تحقيق الشيخ علي محمد.

- ن -

- النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله كنون الطبعة الثانية، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت السنة 1961.
- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلع حديث أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني ت(852هـ) مكتبة التراث الإسلامي مصر، بدون ذكر سنة الطبع، علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي.
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تأليف محمد بن الطيب القادري، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، السنة 1986.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي ت(1036هـ) منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الطبعة الأولى، السنة 1989م.

- و -

- الوفيات، لابن قنفذ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، السنة 1403هـ/ 1983م.
- وفيات الرسموكي، حققه وهياه للطبع المرحوم محمد المختار السوسي، الطبعة الأولى السنة 1408هـ/ 1988م، مطبعة الساحل، الرباط.

فهرس محتويات

فتح المغيث

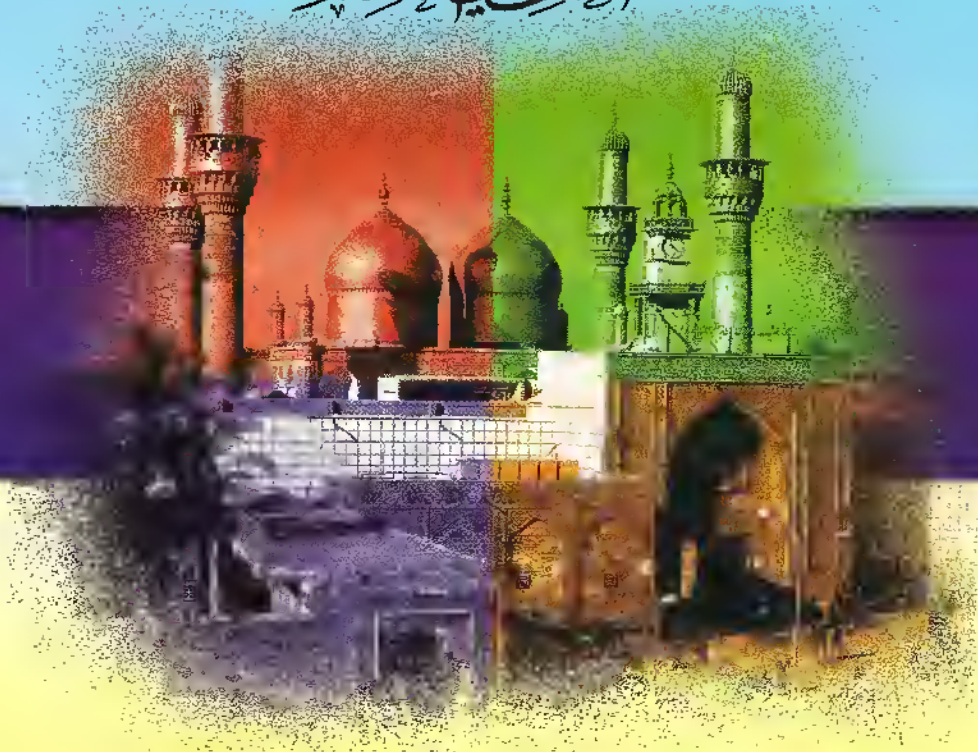
بحكم اللحن في الحديث

فهرس المحتويات

3 مقدمة المحقق
5 ترجمة المؤلف
7 مؤلفاته
8 أقوال العلماء فيه
9 وفاته
9 محتوى الكتاب وسبب تأليفه
10 منهجية التحقيق
10 الكتب المؤلفة في اللحن
10 كتب ألفت قديماً في لحن العامة
12 كتب ألفت قديماً في لحن الخاصة
13 وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
15 الصفحة الأولى من مخطوط (أ)
16 الصفحة الأخيرة من مخطوط (أ)
17 الصفحة الأولى من مخطوط (ب)
18 الصفحة الأخيرة من مخطوط (ب)
19 الصفحة الأولى من مخطوط (ج)
20 الصفحة الأخيرة من مخطوط (ج)
22 معنى اللحن
25 الفرق بين اللحن والتصحيح والتحريف

26	النمط الأول في تقسيم اللحن وضبط أنواعه وما يتعلق بذلك
	النمط الثاني: في حكم القارئ اللَّحَّان وذكر ما ورد من التشديد في اللحن في
32	الحديث
	النمط الثالث: في ذكر من رخص من العلماء في اللحن في الحديث وما يتعلق
39	بذلك
39	ومثال اللحن الذي لا يغيّر المعنى
48	لطيفة
55	لاحقة وفيها [إحدى عشرة فائدة]
55	الفائدة الأولى
57	الفائدة الثانية
58	الفائدة الثالثة
59	الفائدة الرابعة
60	الفائدة الخامسة
61	الفائدة السادسة
61	الفائدة السابعة
62	الفائدة الثامنة
62	الفائدة التاسعة
62	الفائدة العاشرة
63	الفائدة الحادية عشر
65	مراجع ومصادر

فَتْحُ الْمَغِيثِ بِحُكْمِ اللَّهِ فِي الْحَدِيثِ



مستشارات
محمد ربحي بيضون



دار الكتب العلمية

هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (+٩٦٦)

ص.ب. ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

ISBN 2-7451-3962-2



90000 >



9 782745 139627